الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

العنوان:

معوقات الاستثمـــار الأجنبي المباشـــر

– دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:
- بوزردوم بشرى
- مغريش إلهام

إشراف الأستاذ:
بن شوفي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....	صايفي عمار	رئيسا
الأستاذ.....	بن شوفي نور الدين	مشرفا ومقررا
الأستاذ.....	مراد يونس	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

نحمد الله على جزيل نعماته، ونشكره شكر المعترف بمننه وآلائه، ونصلي ونسلم على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه وأوليائه.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين الذي تقبلا الإشراف على هذا العمل وتقديمهما لنا النصح والتوجيه الأستاذ "**بن شوفي نور الدين**" والأستاذ "**بودخدخ مسعود**".

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير" **لجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل**".

ونخص بالذكر كل أساتذتنا المحترمين الذين تلقينا عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشوارنا الدراسي الجامعي.

دون أن ننسى شكرنا للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، والمدرسين والخبراء العاملين أجانب ووطنيين المؤلفين للكتب التي اعتمدناها كمراجع لإنجاز هده الدراسة فقد كان لنا الحظ أن نطلع على عصارة فكرهم ونتائج طول تجربتهم ونلتمس خطى دربهم.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المختصرات	
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**07**
المبحث الأول : ماهية الاستثمار	**08**
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار	**08**
المطلب الثاني : أنواع الاستثمارات	**11**
المطلب الثالث: أدوات الاستثمار	**14**
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
المطلب الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**22**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**22**
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	**26**
المبحث الثالث: مناخ الاستثمار	**30**
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	**30**
المطلب الثاني : مكونات مناخ الاستثمار	**32**
المطلب الثالث : مؤشرات قياس مناخ الاستثمار	**34**
خلاصة الفصل	**40**

الفصل الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات جذبه

تمهيد 42

المبحث الأول : النظريات القائمة على هيكل السوق 43

المطلب الأول: نظرية دورة حياة المنتوج 43

المطلب الثاني : نظرية عدم كمال السوق 47

المطلب الثالث : نظرية تدويل الأسواق الوسيطة 48

المبحث الثاني : النظريات القائمة على المنظمة والحماية 50

المطلب الأول : نظرية المنظمة 50

المطلب الثاني : نظرية الحماية 51

المبحث الثالث : النظرية التجميعية أو التركيبية 53

المطلب الأول : نظرية التوطن (الموقع) 53

المطلب الثاني : نظرية الموقع المعدلة 54

المطلب الثالث : نظرية الانتقائية 56

المبحث الرابع: سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة 58

المطلب الأول : مفهوم سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 58

المطلب الثاني : آليات تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 59

المطلب الثالث : السياسات وأشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر 61

خلاصة الفصل 65

الفصل الثالث: دراسة مقارنة لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والإمارات

تمهيد 67

المبحث الأول: دراسة المناخ الاستثماري بالبلدين 68

المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد البلدين..... 68

المطلب الثاني: خصائص المناخ الاستثماري في كل بلد 78

المطلب الثالث : تقييم المناخ الاستثماري لكل بلد 80
المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية..... 90
المطلب الأول : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدي الدراسة 90
المطلب الثاني :آثاره على المؤشرات الاقتصادية الكلية لكل بلد 95
المبحث الثالث: المعوقات الأساسية و التدابير الواجب إتباعها بالجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة 103
المطلب الأول : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر 103
المطلب الثاني : التدابير الواجب إتباعها بالجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة 108
خلاصة الفصل 110
الخاتمة 112
قائمة المراجع 116
الملخص

قائمة الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3-1)	مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005 – 2014)	**81**
(3- 2)	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009- 2014)	**81**
(3-3)	مؤشر الشفافية خلال الفترة (2003 -2013)	**82**
(3- 4)	مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2007- 2014)	**83**
(3- 5)	مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2003 – 2013)	**84**
(3- 6)	مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (2003 – 2013)	**85**
(3- 7)	وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة (2000 – 2010)	**85**
(3- 8)	مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية خلال الفترة (2006 – 2010)	**86**
(3- 9)	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة (2000 – 2012)	**87**
(3- 10)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولتين محل المقارنة (الجزائر والإمارات) خلال الفترة (2005 – 2015)	**90**
(3- 11)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)	**91**
(3- 12)	الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007 – 2011)	**94**
(3- 13)	تطور حجم الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2008)	**96**
(3- 14)	عجز وفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2005 – 2015)	**97**
(3- 15)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العمل خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2002 – 2007)	**98**
(3- 16)	فائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة(2005 – 2015)	**100**

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	دورة حياة المنتج	43
(3-2)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين (2011 - 2015)	92
(3 -3)	أهم الدول المستثمرة في الإمارات ما بين (2011 - 2015)	95

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الاختصار	المدلول
الولايات المتحدة الأمريكية	و م أ
كيلو متر مربع	كلم^2
كيلو متر	كلم
دينار جزائري	دج
العقود التجارية	ع ت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار	ANDI
الناتج الداخلي الخام	PIB
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OCED
الاستثمار الأجنبي المباشر(باللغة الانجليزية)	FDI

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم إحدى أهم الموارد المالية التي تسعى إلى اجتذابه مختلف دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لكونه أداة أيسر للتمويل، إذ يُعد من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكلٍ كبير فقد شهد هذا الأخير تطورا وانتشارا هائلا في الآونة الأخيرة ساهمت في ذلك موجات العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل فأصبح الآن أحد أهم ركائز التنمية في دول العالم ككل والدول النامية بشكل خاص، حيث تتسابق الدول النامية خاصةً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. ولا تختلف الدول العربية في هذا الشأن عن الدول النامية خاصة وأنها تمثل جزءا منها إلا أن هذا الانفتاح أمام المستثمرين الأجانب له عواقب وخيمة على الاقتصاديات المضيفة، غير أن قيام الدولة بممارسة بعض مهامها التي تعتبر مظهر من مظاهر سيادتها يمثل في حد ذاته أحد معوقات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار قانون يتضمن تأميم بعض المشروعات التجارية الأجنبية العاملة فيها، أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة ما يزيد في تعقيد مثل هذه المعوقات(عدم الاستقرار السياسي و وجود أطراف ذات رؤية معادية أو غير راغبة في الاستثمارات الأجنبية وانتشار الاضطرابات الاجتماعية وغيرها)، كما أن مرور اقتصاد أي بلد بموجات من الكساد أو التضخم الحاد وما يتبعه من تغيرات كثيرة ومفاجئة في التشريعات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي عموما والاستثماري خصوصا تكون عادة غير مرغوب فيها من طرف أصحاب العمل، كل هذه العوامل وغيرها تعد عوائق في طريق تدفق الاستثمارات . فرأس المال سواء كان وطنيا أو أجنبيا يبحث عن ظروف الآمان والاستقرار والعوائد المرتفعة لذا نجد أن دول العالم ومن بينها الدول العربية محل الدراسة والمقارنة وهي :الجزائر والإمارات العربية تفضل بديل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما توفره من فائدة على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا إلى غير ذلك، فرغم أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تكون في الدول المتقدمة فإن الدول النامية كلها تتنافس على جذب الجزء الباقي إليها وهذا بتوفير مناخ ملائم لهذه الاستثمارات الأجنبية، ولذا نجد هذه الاستثمارات تتعرض للعديد من المخاطر.

أولا: إشكالية الموضوع

السؤال الرئيسي: ما هي معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالمقارنة مع دولة الإمارات؟

الأسئلة الفرعية: من خلال طرح هذه الإشكالية نحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية والتي يمكن الإجابة عليها خلال بحثنا هذا والتي تتضمن:

- ✓ كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والإمارات على عوامل النمو الاقتصادي بكل بلد؟
- ✓ هل تتفوق الإمارات على الجزائر في تحسن مناخها الاستثماري وفي جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ ما طبيعة الإصلاحات الواجب القيام بها لتحسين جاذبية الجزائر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ثانيا: فرضيات الموضوع

إن التساؤلات السابقة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- ✓ لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل كاف في النمو الاقتصادي؛
- ✓ لا يتوفر مناخ الاستثمار في الجزائر على محفزات كافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ ترتكز الإصلاحات أساسا على تحسين مناخ الاستثمار بالبلد في جوانبه المختلفة .

ثالثا: أهداف الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تبيان مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر، وإعطاء صورة واضحة وحقيقية وواقعية لمستجدات ما أحدثه هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية على الجزائر من خلال ما هي عليه وما توصلت إليه وما تصبح عليه في الأجل البعيد مقارنة بدولة الإمارات.

✓ تبيان خصوصيات مناخ الاستثمار في كل من الجزائر والإمارات، مع التركيز على إبراز العوامل السلبية في حالة الجزائر.

✓ مقارنة السياسات والخطط التي تضعها الجزائر والإمارات لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختيار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي باعتبارهما أحد أساليب المنهج العلمي لتشخيص وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولتين الجزائر والإمارات أما إلى جانب المنهج التحليلي المقارن قصد القيام بمقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولتين محل المقارنة، أما بالنسبة لأدوات الدراسة فإنها تتمثل في قوانين الاستثمار، الإحصائيات، المؤتمرات والملتقيات المقدمة في شكل تقارير من مختلف المراكز الوطنية والدولية المقروءة سواء عن طريق الانترنت، الكتب والمجلات، الجرائد، المذكرات.

خامسا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في:

✓ الاستفادة من تجربة الإمارات في قدرتها على تكييف وتطوير سياستها وبرامجها وهياكلها الاقتصادية.

✓ يتناول الموضوع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكلتا الدولتين ومحاولة معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للتدفقات الاستثمارية على الاقتصاديين الجزائري والإماراتي وأي منهما الأكثر استفادة من هذه الاستثمارات الأمر الذي ساعد صانعي القرار على فهم المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

✓ صلة الموضوع بالاختصاص.

✓ تزايد اهتمام العديد من البلدان بالاستثمار في الجزائر.

✓ محاولة إيجاد الحلول اللازمة لتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر.

✓ محاولة البحث عن وضعية الاستثمار الأجنبي لكلتا الدولتين محل المقارنة.

سابعا: تحديد الإطار الزمني والمكاني للدراسة

من أجل الحصول على الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية توجب علينا الالتزام بإطار زماني ومكاني محدد حيث كانت دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييمه للدولتين محل

المقارنة وآثاره الاقتصادية بداية من عام 2000 إلى غاية 2015 ، أما الإطار المكاني فقد شملت الدراسة كل من الجزائر والإمارات.

ثامنا: الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة مواضيع حيث أن هذه الدراسة تتناول تطبيق المقارنة بين الجزائر والإمارات في حين تناولت الدراسات السابقة دول مختلفة.

من الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

✓ دراسة (فريد سليمان قبلان 2006) بعنوان **مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى**، ومن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث إلى أهم عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والسياسات المقترحة لعلاجها كما تعرض لتجارب بعض الدول النامية غير العربية (كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك) والعربية (مصر،الإمارات، تونس، البحرين) في جدب الاستثمارات الأجنبي المباشر إذ استنتج أن تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر لها دور في استقطابه ويمكن توجيهيه نحو القطاعات ذات الأولية من خلال ربط المقدمة بتلك القطاعات.

✓ دراسة (ساعد بوراي 2007 / 2008) بعنوان **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب**، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته هي كون الإخفاق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات التي تشترك فيها الدول المغاربية ولعل أهمها مشكلة الفساد والبيروقراطية ، وانطلقت دراستنا من هاته العراقيل والمحددات تكون من بين أسباب طرد المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في الدول المغاربية.

تاسعا: خطة الدراسة

لقد اتبعنا لإنجاز هذا البحث المنهجية التالية:

ثلاثة فصول سبقتهم **المقدمة** التي تحوي ملخص عام عن الموضوع وتليهم **الخاتمة** من خلال تقديم ملخصا عاما عن موضوعنا متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

فقد قدمنا في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يحتوي على ماهية الاستثمار، بالإضافة إلى نظرة عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري، يحتوي **الفصل الثاني** النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات جدبه أما **الفصل الثالث** والأخير فهو المغزى

من الدراسة حيث يتم تحديد معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر التي يجب تفاديها من خلال عرض بعض الحلول والإصلاحات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكلتا الدولتين محل المقارنة إضافة إلى ذلك تقييم المناخ الاستثماري لكل بلد، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية لدولتين محل المقارنة.

عاشرا: صعوبات الموضوع

- ✓ اختلاف البيانات الخاصة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدولتين محل المقارنة.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات التفصيلية للاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات.
- ✓ صعوبة حصر وتركيز واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار

تمهيد

تسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار و تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، غير أن نواحي الاستثمار متنوعة و متعددة و تستدعي تمويلات قد تفوق المتوفر منها محليا، كما أن اللجوء إلى القروض الخارجية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة على هذه القروض فغالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد هذه القروض، الأمر جعل الحكومات تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا إلى غير ذلك من المزايا المباشرة وغير المباشرة.

وتتنافس الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ المناسب وتهيئة البيئة الملائمة التي تتسم بقل المخاطر المهددة للاستثمار.

وللإحاطة بالموضوع أكثر، سنتناول في ما سيأتي ثلاثة مباحث أساسية، نوضح من خلالها ماهية الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار الواجب توفيره من أجل نجاح الاستثمارية بمختلف أنواعها.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

إن كلمة استثمار من الكلمات التي يصعب وضع تعريف محدد لها بحيث يتفق عليه الجميع ، فنظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار وطبيعته تختلف باختلاف ظروفهم والمهن التي يشغلونها ، والأغراض التي يبغون تحقيقها تختلف من وراء استثماراتهم وغير ذلك من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لكلمة استثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

يعتبر عنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي يستمد مفهومه كأصل من أصول علم الاقتصاد لما له من علاقة وطيدة بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية.

أولا: تعريف الاستثمار

نميز بين عدة مفاهيم للاستثمار نذكر منها ما يلي:

- "هو استخدام رأس المال في تمويل نشاط معين قصد تحقيق ربح مستقبلي ، بحيث يكون الاستثمار مقبولا إذا تطابق مع المعايير المعمول أو حقق الأرباح المنتظرة "[1].
- يعرف أيضا:" الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل ، هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بذلا من استخدام هذه الأموال من قبل المستثمرين آخرين ظلة التي يتخللها بها المستثمر عن رأس ماله أخذين بعين الاعتبار تحقيق عوائد تعطى قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم "[2].
- " كما يعرف أيضا على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة "[3].

---

[1]: إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي، **تسيير المالي الإدارة المالية ، دروس وتطبيقات** ، طبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 113.

[2]: دريد كامل آل شبيب ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 15.

[3]: مبارك سلوس ، **التسيير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 56.

- " يعرف كذلك على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها "[1].
- " يعرف كذلك على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب والتوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع "[2].

وعلى ضوء ما سبق من المفاهيم يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "هي عملية تطوير أو تحديث لأصل من الأصول بهدف زيادة أو إحلال أو تجديد لطاقة قائمة، وأن هذه العملية تدر دخلا يستخدم لإشباع حاجات حالية أو مستقبلية ".

ثانيا: خصائص الاستثمار

الاستثمار هو قرار توظيف رؤوس الأموال والذي يتميز بعدة خصائص منها مصاريف الاستثمار، التدفقات ومدة حياة الاستثمار[3]:

1- مصاريف الاستثمار: هي عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال مقابل الحصول على استثمار وتحتوي كل من المصاريف الاستثمارية وتكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الاستثمار.

أ- **تكاليف الاستثمار:** وتتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار وهي كالتالي:

- ✓ تكاليف خاصة لإعادة الأصول الثابتة كالنقل.
- ✓ تكاليف إجراء التجارب.
- ✓ تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي.
- ✓ تكاليف متعلقة بالتصميمات والرسومات الهندسية للاستثمار.

ب- تكاليف التشغيل: وهي تكاليف ضرورية للاستغلال طاقات الاستثمار الإنتاجية وذلك بعد وضع الاستثمار في حالة التشغيل ، ومن أمثلة ذلك: تكاليف المواد اللازمة للإنتاج ، والمصاريف المتعلقة بها كمصاريف النقل وأجور العمال.

---

[1]: معاوية أحمد حسين ، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد ، السعودية ، الرياض ،2009 ، ص 02.

[2]: باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص 14.

[3]: طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2009 ، ص 91.

2- التدفقات النقدية: يقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية سواء من خلال الإنشاء والتجهيز وحتى العمر المتوقع ، وهي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا حيث تحسب هذه التدفقات بالعلاقات التالية:

- ✓ التدفق النقدي الإجمالي = نفقات الاستثمار – مدا خيل الاستثمار.
- ✓ التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي – (الضرائب +مستحقات الغير).
- ✓ التدفق النقدي الصافي = المبلغ المنتظر بعد طرح جميع المستحقات على الاستثمار.

3- مدة حياة الاستثمار: هي المدة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء ، أي التي يحقق فيها إيرادات صافية أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة ، ونميز في مدة حياة الاستثمار عمر اقتصادي والذي نقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الاستثمار اقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع تحقيق عائد عمر إنتاجي وهو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الاستثمار صالحا للإنتاج ، بالإضافة إلى القيمة الباقية والتي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للاستثمار.

ثالثا: أهمية الاستثمار

للاستثمار دور كبير وأهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي ويعود ذلك لإستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل ويمكن أن نحدد أهمية الاستثمار كما يلي:

أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي في النمو فهو ذو بعد مستقبلي وله منفعة شبه دائمة، أما فيما يخص الاستثمار فتكمن أهميته في استغلال المصادر الهامة والقدرات الجامدة للنشاط.

إلى جانب ما ذكرناه فالاستثمار صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي، وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية هذا بالإضافة إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين كذلك توفير فرص العمل وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة[1].

كما تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني، وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء كالآتي[2]:

---

[1]: حسن الحسن فلاح ومؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2003 ، ص 179.

[2]: قاسم نايف علوان ، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2012، ص33.

1- الأهمية على مستوى الفرد

- ✓ يساعد الفرد في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار؛
- ✓ يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة ؛

2- الأهمية على المستوى الوطني

- ✓ زيادة الدخل الوطني للبلاد ؛
- ✓ زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

إضافة إلى ذلك[1]:

- ✓ إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ؛
- ✓ توفير العملات الأجنبية عن طريق إنتاج السلع والخدمات وتصدير الفائض إلى الخارج؛
- ✓ تقليل نسبة البطالة.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

تتنوع الاستثمارات حسب نظرة المستثمر إلى مخاطرها من عدة زوايا وذلك على النحو التالي:

أولا: الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين

وتتمثل فيما يلي[2]:

1- استثمارات المؤسسات التجارية: أي الاستثمار في المؤسسات التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات ، وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المجتمعات كافة وهو يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة.

2- استثمارات المؤسسات الزراعية: أي الاستثمارات في المنشآت التي يعتمد نشاطها الأساسي على زراعة مختلف أنواع المزروعات وجنيها في المواسم المحددة لها ، وهي تعرف بارتفاع مخاطرها، وانخفاض معدل العائد ، نظرا لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

[1]: حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، الاستثمار والعولمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2000 ، ص63.

[2]: مروان شموط ،كنجو عبود كنجو ، **أسس استثمار** ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، 2008، ص 19.

3- استثمارات المؤسسات الصناعية: أي المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد للاستهلاك ، أو الاستعمال وهذا النوع من الاستثمارات ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية.

4- استثمارات المؤسسات الخدمية: تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء ، الكهرباء وهذه المنشآت ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المؤسسات الأخرى في القطاعات المختلفة.

5- استثمارات المهن الحرة: كالحلاقين، والنجارين، والحدادين... الخ.

6- استثمارات العقارية: تقوم على امتلاك العقارات وبيعها ، وإقامة المباني وتأجيرها أو بيعها.

ثانيا: استثمارات حسب الصورة

وينقسم الاستثمار حسب الصورة التي يتم عملها إلى[1]:

1- الاستثمار الحقيقي (الاستثمار العيني): هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات الإنتاجية الجديدة ، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة في المجتمع ، فضلا عن الزيادة في المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات المصنعة والمنتجات النهائية. فيقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي على فرد أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من دخل المستثمر ومن ثم الدخل القومي للمجتمع.

2- الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبرا عنه بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية.

3- الاستثمار المالي: يتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم و أذونات الخزينة وما إلى ذلك ، هو بهذا المعنى لا يشكل إضافة حقيقية إلى الأصول الثابتة ، بل مجرد تحويل للملكية ، ويترتب على الاستثمار المالي استثمار عيني فقط في حالة إصدار أوراق مالية جديدة واسهم وسندات لأول مرة بغرض تمويل أصول رأسمالية جديدة.

[1]: إبراهيم متولي حسين المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2011 ، ص ص36- 37.

ثالثا: الاستثمارات حسب المدة

وتشمل نوعين وهما[1]:

1- استثمارات قصيرة الأجل: تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل المحلية أو الخارجية كانت من الودائع الزمنية والأوراق المالية (الأسهم والسندات) والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل (التمويل رأسمال العام وتمويل التجارة الداخلية والخارجية الصادرة للواردات)، فالاستثمارات قصيرة الأجل (ودائع ائتمان قصيرة الأجل) لا تواجه سوى مخاطر أخرى يطلق عليها المخاطر غير تجارية كالإجراءات التي تتخذها السلطة العامة للبلد المدين.

2- الاستثمارات طويلة الأجل: تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تستدعي لاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة ويكون من الصعب أحيانا تحويلها على نقدية ويكون المستثمر عند اختيارها كمشروع استثماري والحصول على تدفقات نقدية يضمن من خلالها استرداد رأسمال مستثمر في زمن معين مع ضمان معدل من الدخل يتناسب ومخاطر الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، ويتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بأنه يحقق للمستثمر دخلا سنويا مستمرا ، كما يحقق له أرباحا رأسمالية تتمثل في زيادة قيمة الأصول بقدرة كبيرة ومن هنا فان هذه الاستثمارات ولأهميتها الخاصة واما تحتوي عليه من حجم كبير من الموارد...الخ ، يخضع للدراسة والتقييم بالأساليب والطرق الفنية المختلفة التي يمكن من خلالها تفادي اكبر قدر من مخاطره.

رابعا: حسب نوعية الاستثمار

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقا لهذا المعيار و هي[2]:

1- استثمارات اقتصادية:تهدف مباشرة إنتاج سلع و/ أو خدمات تخصص للاستهلاك و/ أو للاستثمار، كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية... الخ.

---

[1]: حامد العربي الخضري ، **تقييم الاستثمارات** ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2000 ، ص47.

[2]: منى محمود إدلبي ، **سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية** ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، مصر، 2006 ، ص ص86-87.

2- استثمارات اجتماعية: تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية و الثقافية و الصحية و الترفيهية...الخ.

3- استثمارات إدارية: تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه ، و ذلك كمرفق الجيش و الأمن و المصالح الحكومية.

4- استثمارات في الموارد البشرية: تقوم على التنمية البشرية، و تتجلى في برامج تدريب المواطنين و المدارس الرسمية و أنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

خامسا: الاستثمار حسب شكل الملكية

وتتمثل فيما يلي[1]:

1- الاستثمار العام (الحكومي): وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة.

2- الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات المساهمة أو فردية ، ويمثلون شرائح مختلفة من المجتمع.

3- الاستثمار الأجنبي: وهو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الاقتصادية للدول خاصة في الدول النامية.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

هي تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين ، وأدوات الاستثمار كثيرة لكن استعراض أهمها حسب أهميتها في الاقتصاد القومي ودرجة سيولتها وسهولة تداولها وتتمثل فيما يلي[2]:

أولا: الأوراق المالية

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها وهي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد و المخاطر و الحقوق ولها العديد من القيم فهناك القيمة

[1]: قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2]: دريد كامل آل شبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 53- 56.

الاسمية لأصل التي تتحدد وفق النصوص والتعليمات القانونية وهذا لا يعني أنها تباع وتشترى بهذه القيمة فقط إذ مع مرور الوقت تتشكل العديد من القيم للورقة المالية كالقيمة السوقية التي تزيد أو تنقص عن القيمة الاسمية والقيمة الدفترية وقيمة الإصدار وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية ويحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربحية والسيولة في آن واحد، والأوراق المالية على نوعين منها أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات وأخرى تسمى أدوات دين مثل السندات بأنواعها، وتختلف أدوات الملكية عن أدوات الدين من حيث طبيعة الدخل و درجة الأمان.

ثانيا: الاستثمار في العقارات

هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من الاستثمارات المربحة و المقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين أدوات الاستثمار الأخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين، إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار و أكثر أنواع الاستثمارات العقارية هو في شراء المنازل و النوع الثاني من الاستثمار العقاري هو شراء الأراضي وهناك شكلين للاستثمار في العقار و هما:

1- الاستثمار المباشر: ونقصد بذلك شراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرة ويقوم بإدارتها من قبله.

2- الاستثمار غير المباشر: عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات أو الاستثمار في المنتجات السياحية.

ثالثا: الاستثمار في السلع

تعتبر السلع أداة صالحة للاستثمار حيث يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع و الخدمات عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية حيث يدب أن يتوفر حد أدنى من الشروط لنشأة سوق متخصصة لهذه السلع، كما تتضمن عملية المتاجرة لهذه الأخيرة على خصائص معينة و يمكن إبراز هذه الشروط و الخصائص فيما يلي[1]:

[1]: محمد مطر ، **إدارة المحافظ الاستثمارية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،2005 ، ص ص 71-73.

1- الشروط

أ- أن تكون السلعة متجانسة.

ب- أن تكون قابلة للترتيب في درجات أو التصنيف.

ج- أن تسود سوق سلعة منافسة كاملة تحد من نشوء الاحتكار وهذا يتطلب وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.

2- الخصائص

أ- يترتب على ارتفاع درجة المخاطرة في المتاجرة بالسلع النمو و روح المضاربة لدى المستثمرين فيها.

ب- درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر في السلع تكون عالية نسبيا بالمقارنة مع أدوات الاستثمار الأخرى ، لأن قابلية السلع للتخزين محدودة و تتطلب توفر شروط معينة من الصعب توفيرها بسهولة و هذا ما يعرض المستثمر لاحتمالات الخسارة.

رابعا: المشروعات الاقتصادية

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتنوع أنشطتها ما بين صناعي و تجاري و زراعي...الخ ، والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ، وسائل النقل ، أفراد العاملين...الخ.

وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من المزايا والعيوب نجيزها فيما يلي:

1- المزايا

أ- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية هامشا كبيرا من الأمان لأن أي مستثمر يحوز أصلا له قيمته بحد ذاته ، لذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير.

ب- يختار المستثمر من المشروعات ما يتناسب مع ميوله وتخصصه لأن المشروعات توفر له ميزة الملائمة.

ج- يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكبر منه في أوجه الاستثمارات الأخرى.

2- العيوب

رغم كل هذه المزايا إلا أن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له أيضا عيوب أبرزها:

أ- انخفاض درجة سيولة رأس مال المستثمر فالأصول الثابتة في المشروعات خصوصا الصناعية والزراعية منها تشكل الجانب الرئيسي من رأسماله ، وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع فيما لو أراد المستثمر تسييرها.

خامسا: العملات الأجنبية

ويتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين:

✓ **العنصر الأول:** حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه ومن أهم أنواع المخاطر التي يتعرض لها سوق العملات الأجنبية هي مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان.

✓ **العنصر الثاني**: يفتقر سوق العملات الأجنبية إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأسواق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

وتتمثل أهم العوامل المؤثرة في أسعار العملات الأجنبية في:

1- العوامل الاقتصادية والسياسية:

وتنطوي تحتها العناصر التالية:

أ- الظروف الاقتصادية للدولة.

ب- وضع ميزان المدفوعات والموازنة للدولة.

ج- سوق الاستيراد والتصدير.

د- القروض الدولية والمساعدات الخارجية.

هـ- أحداث سياسية.

2- العوامل الفنية:

أ- ظروف السوق النقدي وظروف المتعاملين فيه.

ب- العرض والطلب على العملات الأجنبية.

ج- التغيرات في أسواق المال وفي سوق النقد.

سادسا: المعادن النفيسة

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة والفضة والبلاتين...الخ ، مجالا للاستثمارات الحقيقية وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة ، وتتواجد للمعادن النفيسة أسواق منظمة كما للأوراق المالية من أهمها: سوق لندن، سوق زيورخ ثم هونغ كونغ ، ويتخذ الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب منها على وجه الخصوص صورا متعددة منها:

1- الشراء والبيع المباشر.
2- ودائع الذهب التي تودع في البنوك ولكن بفوائد منخفضة نسبيا.
3- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية.

سابعا: صناديق الاستثمار

إن صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مليء ذو عمر محدد تكونه مؤسسة متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات ودلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم التفصيلات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في مفهوم ومكونات و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و الآثار الاقتصادية له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وسنتطرق إلى عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر:

- "حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدول المضيفة و المستثمرين الأجانب ، و قد يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف ، تعود ملكيتها بالكامل لهم ، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب "[1].
- " تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) الاستثمار الأجنبي المباشر ، على أنه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي و الذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة و الذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه "[2].
- " يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر"[3].

---

[1]: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014 ، ص33.

[2]: باسم حمادي الحسن ، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

[3]: حسن كريم حمزة ، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن،2011 ، ص70.

- " أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحث عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لفترات طويلة الأجل"[1].
- " يعرف بأنه عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج 10% "[2].
- " يعرف كذلك بأنه تملك أصول أو أنشطة اقتصادية خارجية و التحكم فيها مهما كانت درجة ذلك التحكم"[3].

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر "هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية...الخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة".

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

ينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي[4]:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المنافسة، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

2- يساهم الاستثمار الأجنبي في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

---

[1]: فريد النجار ، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2000 ، ص 23.

[2]: سليمان عمر محمد الهادي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 23.

[3]: عرفات إبراهيم فياض ، **الإدارة المالية الدولية و التعاملات بالعملات الأجنبية**، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر و التوزيع،عمان، الأردن، 2013 ، ص 54.

[4]: أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص 19.

3- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

4- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات.

5- يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات.

6- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

7- يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية.

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

و تتمثل فيما يلي[1]:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر مهم من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية ؛

2- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك و دول شرق آسيا)؛

3- يعتبر من مصادر التمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض ؛

4- يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال للقدرات التكنولوجية و الخبرات الإدارية و التسويقية و التي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك[2]:

---

[1]: محمد طالبي ، **أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السادس، الجزائر، ص 315.

[2]: غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 10 ، ورقلة – الجزائر،2012 ، ص 100-101.

1- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها و النادرة في هذه الدول عبر الشركات متعددة الجنسيات ؛

2- المساهمة في خلق فرص العمل و في رفع الإنتاجية و الحد من مشكلة البطالة ؛

3- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة و في تقليل عجز ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتجمع الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر و التي غالبا ما تتخذ المكونات التالية[1]:

1- رأس مال حقوق الملكية (Equity Capital): ونعني به مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع ما في بلد آخر غير بلده الأصلي و التي تمنح المستثمر درجة من السيطرة الفعلية لإدارة المشروع ، و خلال الفترة 1995- 2004 بلغ حجم رأسمال المساهم به ل FDI نحو ثلثي مجموع تدفقاته و تراوحت ما بين 58-71 % للفترة نفسها.

2- الأرباح المعاد استثمارها (Reinvested Earnings) : و هي الأرباح التي يعاد استثمارها من قبل الشركات داخل البلد المضيف و تمثل حصة المستثمر من الأرباح المحتجزة (نسبة إلى مشاركته السهمية).

3- مختلف معاملات الدين فيما بين الشركات (Intra-Company Loans): و هي معاملات الذين داخل الشركة سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل من الدول و الشركات وحتى بين المستثمرين أنفسهم.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسيات ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية على النحو الآتي:

أولا:الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن يأخذ احد الأشكال الآتية:

[1]: حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

1- **الاستثمار المشترك:** وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط ، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تتدرج فيها عملية إنتاجية وتسويقية ومالية.[1]

ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة و براءات الاختراع والعلامات التجاري.[2]وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (E.C.D) الاستثمار المشترك على أنه" اتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشئه ويديره المشتركون "[3].

إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية ، وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية ، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم ، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة مشروع [4].

حيث أن للاستثمار المشترك مع الشركات العالمية له مزايا وعيوب أهمها:

أ -المزايا

تتمثل فيما يلي[5]:

- ✓ استخدام أحدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية ؛
- ✓ إنتاج سلع ذات جودة عالية وهدا ما يساعد على المنافسة في الأسواق العالمية ؛
- ✓ بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

---

[1] : عبد الحميد عبد المطلب ، **العولمة الاقتصادية (منظماتها - شركاتها - تداعياتها)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006، ص 184.

[2]: عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ص 481- 482.

[3]: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

[4]: نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

[5]: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

ب- عيوبها

تتمثل فيما يلي[1]:

✓احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار ولا سميا في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من رأس المال لغرض المساهمة في المشروع المشترك والتي قد لا تتفق أهداف الطرف الأجنبي من حيث الرقابة والإدارة ؛

✓احتمال جدا أن تضع الدولة المضيفة شروطا أو قيودا حادة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ،حيث لا يوجد شريك وطني وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستقدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج أليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع [2] ، وفي المقابل فإن البلدان المضيفة وخاصة البلدان النامية تتردد كثيرا بل ترفض أحيانا مثل هذا النوع من الاستثمار وذلك خوفا التبعية الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أسواقها ، إلا أن الواقع يشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية[3].

3- الاستثمار في المناطق الحرة: يقصد بها أن الاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة ، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويكون الهدف الأساسي لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جدب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة[4].

وللمناطق الحرة العديد من المزايا لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء ويمكن حصرها في النقاط التالية[5]:

---

[1]: باسم حمادي الحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[2]: صلاح عباس ، **العولمة و آثارها في الفكر المالي و النقدي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 82.

[3]: عبد السلام أبو قحف ، **إدارة الأعمال الدولية** ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 267 .

[4]: عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

[5]: باسم حمادي الحسن ، مرجع سبق ذكره ص 28.

أ- بالنسبة للبلد المضيف

- ✓ العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جدب رؤوس أموال جديدة ؛
- ✓ القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد ؛
- ✓ زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم و الإيجارات.

ب- بالنسبة للمستثمرين والمشروعات

- ✓ الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة ؛
- ✓ تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلد المجاورة ؛
- ✓ تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ؛
- ✓ تنمية وتطوير المناطق النائية.

4- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين ، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين (كومبيوترات مثلا) لتجميعها لتصدير منتج نهائي في البلد المضيف[1].

وفي بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كليا ويترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الموجودة في هذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي ، أما إذا كان المشروع الاستثماري التجميعي على شكل عقد أو اتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة أجنبية بشكل أو بآخر فإن هذا النمط يكون مشابه لأنماط الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الإنتاج [2].

ثانيا:الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية

ويمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالي[3]:

---

[1]: صلاح عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

[2]: عبد السلام أبو قحف ، **إدارة الأعمال الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 269.

[3]: بلقاسم مصباح ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة** ، شهادة الماجستير في العلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 – 2006 ، ص 10.

1- **عقود التصنيع والإدارة:** عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات و إحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع و إنتاج سلعة معينة ، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة، أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات و الإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفة الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.

2- عقود التسيير: تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة ، حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

3- عقود التراخيص والامتياز: هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية... الخ مقابل عائد مالي معين.

4- عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات): وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل ، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه للطرف الثاني ، وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

تنقسم الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى آثار إيجابية تجميعية و جزئية و آثار سلبية على النحو التالي[1]:

أولا: الآثار الاقتصادية الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

1- الآثار الاقتصادية الإيجابية التجميعية للاستثمار الأجنبي المباشر: يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فائدة و منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية أنها تتمثل فيما يترتب على

[1]: عمر صقر ، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية، قطر ، 2001/2000، ص 87- 100 .

هذه الاستثمارات من تراكم رأسمالي و تقدم تكنولوجي و تطوير في الهياكل الإنتاجية و إصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات و الموازنة العامة و يستند هذا الرأي على الحجم التالي:

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية:

✓ **الفجوة الادخارية:** حيث أن الكثير الدول العالم الثالث تعاني من ضعف المدخرات الوطنية بها و عجزها عن الوفاء باحتياجات الاستثمار الكلي حيث تسود الدائرة الخبيثة للفقر.

✓ **فجوة النقد الأجنبي:** حيث أن الدول النامية تسعى دائما إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لكي تعوض النقص في المدخرات من ناحية أو زيادة مواردها من النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام و استيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص.

✓ **الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة:** فحصيلة الضرائب من هذه الشركات سواء كانت في صور ضرائب على الأرباح أو في صورة ضرائب جمركية يمكن أن تساهم بشكل مباشر في سد فجوة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام و تمويل مشروعات التنمية.

✓ **الفجوة التكنولوجية:** و ذلك لسد حاجات الدول النامية من المعرفة الفنية و التقنية و المهارات الإدارية و التسويقية فالعديد من الدول النامية تعتقد أن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر و خلق الوفورات الخارجية:

✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأسمال الاجتماعي من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف و تمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعه و توصيل و مد لشبكات المياه و الصرف الصحي و الكهرباء...الخ.

✓ قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى تخفيض التكلفة لمشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها.

✓ يؤدي المستثمر الأجنبي ما لديه من خبرة إعلانية و تسويقية و اتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية.

✓ قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى تحسين ظروف العمال من حيث زيادة إنتاجيتهم و تحسين مستوى أجورهم.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين ميزان المدفوعات: و لعل الأثر الإيجابي المباشر للاستثمارات الأجنبية هو زيادة حصيلة البلد المضيف من النقد الأجنبي المباشر تمكنه بالتالي من زيادة الصادرات دون الحاجة لزيادة الواردات.

د- الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة و توزيع الدخول و الثروات: يشير البعض إلى قيام الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشر التي ينتجها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة و كذا حجم الفوائض و الأرباح المعاد استثمارها محليا.

2- الآثار الاقتصادية الإيجابية الجزئية للاستثمار الأجنبي المباشر: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في الارتقاء بالكفاءة الاقتصادية للمشروع القائم و ذلك من خلال الارتقاء بكل من الكفاءة التخصصية و التشغيلية و المعلوماتية أو في إقامة مشروع ذو مستوى عالي من الكفاءة و من ثم نجد أن مشروعات الاستثمار الأجنبي ذات قدرات تنافسية عالية بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المحلي الخاص حيث أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستحواذ الكلي أو الجزئي على مشروعات قائمة في دولة ما يتيح لهذه المشروعات فرصة للاستثمار من المعلومات التي ينتجها جهاز الاستخبارات الصناعية بالشركة متعددة الجنسيات لا سيما تلك الخاصة بالمنافسين و ردود أفعالهم و الأبحاث العلمية التي يجرونها.

ثانيا: الآثار الاقتصادية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الآثار السلبية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يلي:

أ- **الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و الادخار المحلي:** قد ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الدخل و لكن ليس من المؤكد أن تتجه هذه الزيادة أو الجزء الأكبر منها إلى الادخار ، و إنما تتجه إلى الاستهلاك و ذلك نتيجة لارتفاع الميول الاستهلاكية للدول الغنية.

ب- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و الوفورات الخارجية: كثير ما تتجه هذه الشركات في إغراء الكفاءات المحلية النادرة للعمل معها في الخارج بفعل الأجور و المزايا العالمية مما يترتب عليه حرمان المشروعات المحلية القائمة أو التي يمكن أن تقام منها ، فضلا عن ذلك فإن الشركات الدولية لا تعطي الدول المضيفة الحق في الاطلاع و الحصول على كل المعرفة التكنولوجية أو الخبرات التنظيمية التي تمتلكها حتى تضمن المحافظة على مركزها الاحتكاري المتفوق.

ج- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و الموارد العامة للدولة: إن ما قد يترتب على وجود المشروعات الأجنبية من زيادة في الموارد العامة للدولة و من ثم زيادة في إمكانيات الإنفاق التنموي ، ينبغي

ألا ينظر إليه كمكسب صافي ، ففي سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تكون الدول المتخلفة سخية أكثر من اللازم ، نظرا للتنافس الشديد فيما بينها على المتاح من الأموال الأجنبية.

د- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و النقد الأجنبي: إن الأثر الإيجابي على النقد الأجنبي الناتج من تدفق الاستثمار الأجنبي لا يلبث بعد مدة أن يتقلب إلى أثر سلبي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي ليس فقط لتحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي ، و إنما أيضا لدفع الفوائد و ثم من استخدام إيرادات الاختراع و مقابل المعرفة الفنية و غير ذلك من المدفوعات هذا فضلا عن تحويل جزء من مرتبات الأجانب العاملين في هذه المشروعات للخارج.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار

سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم التفاصيل المتعلقة بمناخ الاستثمار و المتمثلة في مفهوم مناخ الاستثمار و مكوناته و أهم مؤشرات قياس مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولا: تعريف مناخ الاستثمار

- ويمكن تعريف المناخ الاستثماري بأنه: " البيئة التي يمكن للقطاع الخاص - الوطني والأجنبي- أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار"[1].
- يقصد بالمناخ الاستثماري "مجمل الأوضاع الاقتصادية و الاستثمارية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجيهات حركة رؤوس الأموال ، ذلك أن رأسمال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع أحسن حالا "[2].
- يقصد بمناخ الاستثمار بأن " مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني"[3].

و على ضوء ما سبق من المفاهيم يمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه " المعنى الواسع له فهو يؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هده القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية و المالية و التجارية إضافة الأنظمة القانونية، القضائية

---

[1]: علي لطفي،**إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العربية** ، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، عين الشمس، 2007 ، ص 7.

[2]: عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية جامعة الأغواط ، الجزائر ، 2002 ، ص 154.

[3]: أسامة كردي، **آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية** ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت ، 2001، ص 288.

وقوانين الضرائب و العمل و الإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار و إزالة العقبات التي تعيقه".

ثانيا: أهمية مناخ الاستثمار

تكمن أهمية مناخ الاستثمار في[1]:

- ✓ العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات؛
- ✓ توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- ✓ إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية؛
- ✓ التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل إصقال القوى البشرية لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي لانخفاض معدل المخاطرة فيه؛
- ✓ العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛
- ✓ أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي.

[1]: علي لطفي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 33- 34.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

ويمكننا تقسيم مكونات المناخ موضوع الدراسة إلى المكونات الاقتصادية والمكونات غير الاقتصادية.

أولا: المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني و من أهمها[1]:

1- السياسة الاقتصادية: ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.

أ- السياسة المالية: تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، إذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها[2].

ب- السياسة النقدية: تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف و معدل التضخم.

ج- سياسة التجارة الخارجية: تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة و منخفضة و شفافة ، قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

2- درجة الانفتاح الاقتصادي : إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، و عدم وجود إختلالات في هذه الأسواق.

3- قوة الاقتصاد المحلي و نموه : يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن

---

[1]: عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائر خلال الفترة 2005/1996** ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008/2007 ، ص 60-67.

[2]: راتب أجلال ، و آخرون ، **إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي**، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط ، معهد التخطيط القومي، مصر، ، العدد الأول، المجلد الثامن ، 2000 ، ص 169.

ظهور الاقتصاديات الناشئة، كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصاديات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة[1]. و من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد ما يلي:

- ✓ مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد؛
- ✓ درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة و قدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى ؛
- ✓ مدى كفاءة الجهاز المالي و المصرفي و حجم و نوعية الخدمات التي يقدمها؛
- ✓ مستوى التقدم التكنولوجي.

4- التكاليف و البنية الأساسية: يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامة و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم.

5- حجم السوق : و يشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.

6- درجة مخاطر الاستثمار: قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية و السياسية.

ثانيا: المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري

1- **النظام السياسي و الاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا .و العكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته و من تم تشجيعه على زيادتها و جذب المزيد منها.

[1]: قدور خير، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003/2002 ، ص 88.

2- تشريعات الاستثمار : تختلف مسميات القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار من بلد إلى آخر، كما تتعدد داخل البلد الواحد لأن العملية الاستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية، و المالية مثل دفع و تحصيل العملات الأجنبية و الضريبية مثل قانون الضرائب و الجمارك ...و غيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.

3- القيود القانونية : و أهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية و إمكانية تحويل الأرباح و حرية الاستيراد والتصدير فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرت المستثمر على إدارة المشروع الأمر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي، كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كليا أو جزئيا أو تحت شروط ما ، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.

4- موقف الرأي العام: قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الأجنبي أو مرحبا به مهما اختلفت مصادره و قد يكون مرحبا ببعضه و مناهضا لبعضه الآخر سواء بالنظر إلى مصدره أو إلى قطاع النشاط الذي ينتمي إليه.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما ، مصنفين هذه المؤشرات إلى صنفين: الأول يتعلق بالمؤشرات العامة و الثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية.

أولا: **المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار**

وهي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار. و من هذه المؤشرات ما يلي:

1- المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية: تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأعراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري يتم الحصول على قيمة المؤشر من خلال إجراء محصلة نتائج سياسات اقتصادية تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي

مجموعة السياسات المالية ، مجموعة السياسات النقدية ، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية وتتراوح قيمته بين [-3،+3][1].

حيث مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي[2]:

- ✓ إذا كان أقل من 1 فيعني عدم تحسن في مناخ الاستثمار؛
- ✓ إذا كان [+1، +2] فيعني تحسن في مناخ الاستثمار ؛
- ✓ إذا كان] +2، 3+] فيعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

2-التقييم الائتماني السيادي: تسعى العديد من الدول و المؤسسات إلى الحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار و تنافسية وضعها و قدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات، و يعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها الاقتصادي و المالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي مصحوبا بتوقعات لأداء و مستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها[3].

3-مؤشر التنافسية العالمي: يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي" دافوس " تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة و زيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام احدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ، ويتكون من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية و يعتمد مؤشر التنافسية على 8 عوامل هي درجة الانفتاح ، دور الحكومة في وضع القطاع المالي ، البنية الأساسية ، البنية المعلوماتية ، نظم الإدارة ، وضع العمالة ووضع المؤسسات ويمنح المؤشر أوزان متساوية[4].

4-مؤشر(كوف) للعولمة: صدر عن معهد KOF السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية مؤشر يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية و سياسية. يحسب هذا

---

[1]: وليد بيبى ، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية –دراسة حالة دول شمال إفريقيا -** ، شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2015/2014 ، ص 138.

[2]: المرجع نفسه، ص 138.

[3]: عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 69- 70.

[4]: عبد الحميد بخاري ، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2012، ص 44.

المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة:العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية و العولمة السياسية[1].

5-مؤشر التنمية البشرية: يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP بصفة دورية سنويا منذ عام 1990، ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات[2]:

- ✓ **طول العمر:** ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و85 سنة ؛
- ✓ **المعرفة:** ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر % و100 % ؛
- ✓ **مستوى المعيشة:** ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح مابين 100دولار و40000 دولار.

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر:

- ✓ مؤشر تنمية بشرية عال 80 % أو أكثر.
- ✓ مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50 % إلى 79 %.
- ✓ مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50 %.

6- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يصدر عن معهد هيرتاج وصحيفة وال ستريت جور نال ، منذ سنة 1995، وهو أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين و يهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال العوامل التي يقيسها المؤشر حيث يعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة،التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي ، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات[3].

ويمكن تقييم هذا المؤشر بما يلي[4]:

---

[1]: عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

[2]: ناجي بن حسين ، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 31 ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2009 ، ص 71.

[3]: غريب بولرباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 107.

[4]: المرجع نفسه، ص 107.

- ✓ (80- 100) يدل على حرية اقتصادية كاملة ؛
- ✓ (70- 79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- ✓ (60- 69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة؛
- ✓ (50- 59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛
- ✓ (0- 49.9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.

7-مؤشر سهولة أداء الأعمال: أستحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي منذ عام 2004 وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات أداء الأعمال والتي هي تأسيس المشروع استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات. يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال، مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية[1].

8- مؤشر الشفافية: يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995، عن منظمة الشفافية الدولية التي، تعرف عدم الشفافية على أنه " استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة " و يرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام و رجال السياسة. و يتكون هذا المؤشر من عشر درجات حيث تدل الدرجة صفر على مستوى كبير من الفساد و الدرجة العاشرة تدل على مستوى عال من الشفافية[2].

9- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا[3].

ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية

---

[1]: يوسف سعداوي ، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 03، الجزائر ، 2008، ص ص 177-178.

[2]: عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

[3]: حسين عبد المطلب الأسرج ، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، سلسلة رسائل البنك الصناعي المعهد التخطيط القومي ، العدد 83 ، مصر ، ديسمبر 2005 ، ص16.

يتكون مؤشر قياس المخاطر القطرية من المؤشرات التالية :

1-**المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** أصبحت مؤسسة (P R S) من أشهر هذه الجهات حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها. و يغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، حيث تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه ويتم تقييم المؤشر حسب درجة المخاطرة (نقطة مئوية) كما يلي[1]:

- ✓ (0-49.5) درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- ✓ (50-59.5) درجة مخاطرة مرتفعة ؛
- ✓ (60-69.5) درجة مخاطرة معتدلة ؛
- ✓ (70-79.5) درجة مخاطرة منخفضة؛
- ✓ (80-100) درجة مخاطرة منخفضة جدا.

و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية بنسبة 50 % و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25 % و مؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.

2- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدولة على السداد ، يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20عربية وقد صنف دليل المؤشر إلى[2]:

أ- درجة الاستثمار A:

وتقسم إلى أربعة مستويات هي:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة و إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة.

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا في وجود بيئة اقتصادية اقل استقرارا.

A3: استبعاد إمكانية القدرة على السداد في حالة بروز ظروف اقتصادية وسياسية غير ملائمة.

A4: إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

---

[1]: عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

[2]: محمد قويدري ، **أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،الجزائر ، 17- 18 أفريل ، 2009 ، ص ص 291- 292.

ب- درجة المضاربة:

وتقسم إلى ثلاثة مستويات هي:

B: يرجع إلى أن تكون البيئة والسياسية الاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبير إلى تدهور اكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة والسياسية الاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور اكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة والسياسية الاقتصادية في دولة ما إلى جعل السداد السيئ جدا أكثر سوء.

خلاصة الفصل

من خلال هدا الفصل استخلصنا أن الاستثمار هو عملية تطوير أو تحديث لأصل من الأصول بهدف زيادة أو إحلال أو تجديد لطاقة قائمة وأن هده العملية تدر دخلا يستخدم لإشباع حاجات حالية أو مستقبلية وفي هدا الإطار اتجهت العديد من الدول قصد استقطابه قصد إشباعه، إذ يساهم الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية ودلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة فعالة في خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية ومن أجل تحقيق دلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جدب هده الاستثمارات .

الفصل الثاني

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات جذبه

المبحث الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

المبحث الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية

المبحث الثالث: النظرية التجميعية أو التركيبية

المبحث الرابع: سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد:

إن بروز بعض الظواهر الاقتصادية تستتبعه دراسات نظرية و أخرى ميدانية ، منها المفسرة لهذه الظواهر والباحثة في أسباب حدوثها و استخلاص نتائجها. ولقد نال الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي، اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد بالدراسة و التحليل و خلصت هذه الدراسات إلى وضع تفسيرات متنوعة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه. هذه التفسيرات نصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنوعت و تطورت عبر الزمن.

و للإحاطة بالموضوع أكثر، سنتناول في ما سيأتي أربعة مباحث أساسية، نوضح من خلالها النظريات القائمة على هيكل السوق، النظريات القائمة على المنظمة و الحماية، النظريات التجميعية أو التركيبية و أخيرا سياسات جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

لقد وجدت العديد من النظريات والآراء التي يتم بموجبها تفسير حركة الأموال من أجل القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث نجد ضمن هذه النظرية كل من نظرية دورة حياة المنتوج ونظرية عدم كمال السوق ونظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

المطلب الأول: نظرية دورة حياة المنتوج

وضع هذه النظرية ريموند فرنون عام 1966، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتا بين الدول في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة.

أولا: مضمون النظرية

وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به ، ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن استراتيجة بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة، يمكن القول أن دورة حياة المنتوج ساهمت بشكل كبير في فهم أسباب حدوث الاستثمار خارج حدود الدولة الأم كتشابه مستويات النمو والدخول والتقارب الجغرافي، كما نجحت هذه النظرية في شرح نمو الاستثمارات المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وفي مرحلة تالية بالدول النامية وقدم فيرنون هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي [1].

[1]: نورية عبد محمد ، **أثر الاستثمار المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي – دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي** ، أطروحة دكتوراه ، فلسفة علوم بحوث العمليات ، جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص 77.

الشكل رقم (2-1): دورة حياة المنتج

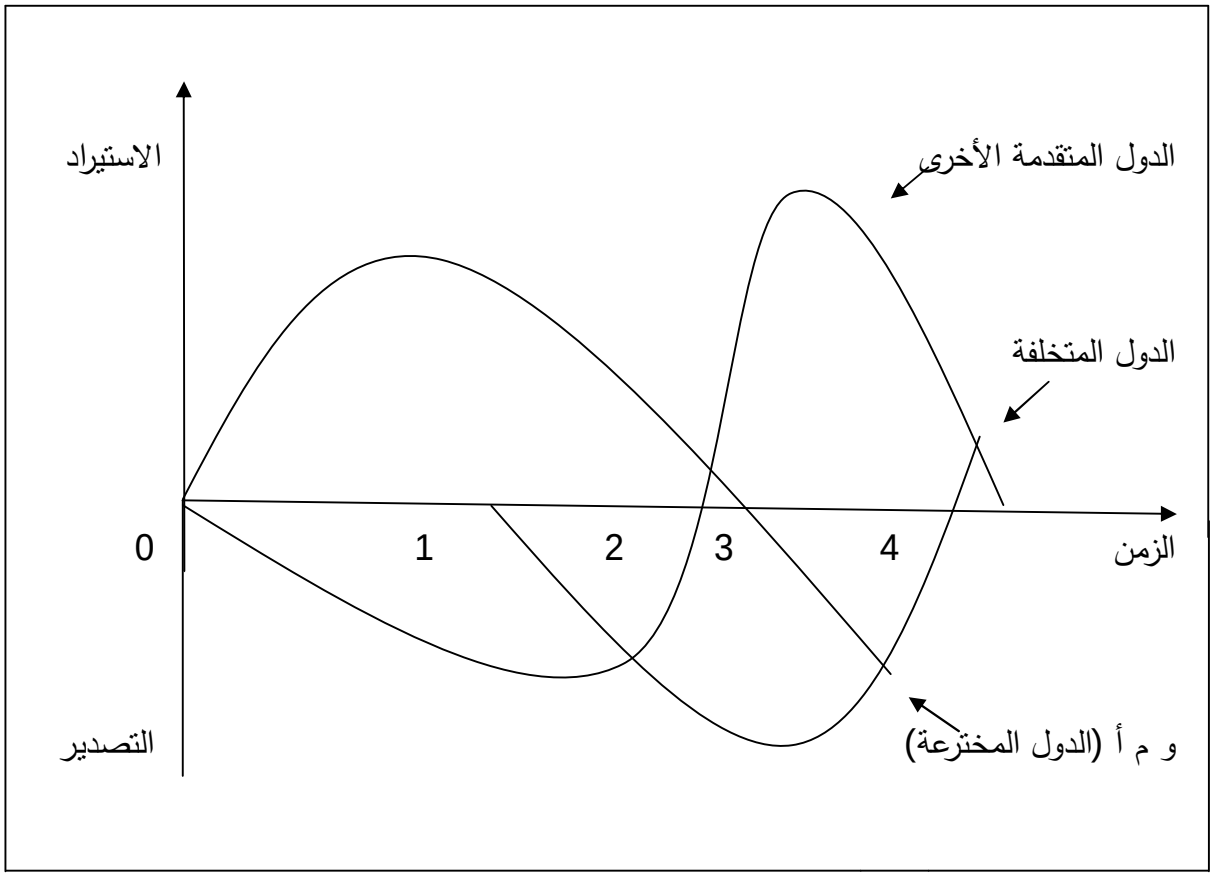

المصدر: عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، مرجع سبق ذكره ، ص401.

المرحلة الأولى: مرحلة ابتكار المنتج

هي مرحلة الابتكار أين نجد الدولة المخترعة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بشروط الابتكار من المواد البشرية المؤهلة ، تكنولوجيا عالية ، طلب فعال ، نفقات لازمة للبحث والتطوير ، اتساع السوق الداخلي ، كلها شروط تمكنها من ابتكار منتوج جديد ، حيث يتم بعدها تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج ، وتشهد هذه المرحلة أيضا فرص تصدير لكميات قليلة إلى الدول المتقدمة[1]، الفرص تكون أولا في البلدان المتقدمة حيث تكون أذواق وقدرات المستهلكين متشابهة مع المستهلكين في بلد الأم ، وتبدأ الشركة المبتكرة في الجزء الأخير من هذه المرحلة بالاستثمار في الخارج [2].

[1]: فارس فوضيل ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004، ص 74.

[2]: رضا عبد السلام ، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر)** ، الطبعة الأولى ،المكتبة العصرية ، مصر ، 2007، ص 49.

المرحلة الثانية: مرحلة النمو

في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية ، فتقوم الشركة بتحسين بتحسين المنتوج وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج ، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من الآلات الحديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها[1].

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج

تتميز هذه المرحلة بما يلي [2]:

- ✓ التوقف عن استيراد هذا المنتوج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتوج ومن تم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنّها أوضحت بأنها تمتلك الإمكانيات في شأن ذلك؛
- ✓ صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الاستقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود مرتفعة الدخل إلى متوسطة الدخل؛
- ✓ كل هذا يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدولة المخترعة والدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكن هذه الأخيرة من تصديره خارجها.

[1]: إسمهان خاطر ، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**- مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013/2012 ، ص 78.

[2]: فارس فوضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

المرحلة الرابعة: وتسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الناس

تتميز بـ[1]:

- ✓ الانخفاض البارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث هذه الأخيرة تسببت ي ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها، مما أدى كل هذا إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها؛
- ✓ تواجه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج...الخ ، مما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج و بتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية المخترعة الأولى؛
- ✓ تبعا لذلك و بعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التو طن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا ومن تم إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تضحى قادرة على إنتاجه محليا ؛
- ✓ ومن تم تتمكن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها ، وإلى الدول المتقدمة الأخرى لتوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج

على الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية ، حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت بعد ذلك في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية في ذلك الوقت ، واليابان وفرنسا ، ثم امتد إنتاج الحاسبات إلى الدول النامية الآخذة في التقدم بخطوات متسارعة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وعلى الرغم مما سبق إلا أنه عند البحث في تطور الإنتاج وجدت منتجات يصعب تطبيق تلك النظرية عليها خاصة المنتجات التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل السيارات الفاخرة ، الساعات السويسرية ، والتي يصعب على الدول النامية تقليدها ، كما أنها لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب اتجاه الشركات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من عقود التراخيص بالدول المضيفة[2].

[1]: إسمهان خاطر ، مرجع سبق ذكره ، ص 79.

[2]: منور أوسرير ، عليان ندير ، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2، ص 122.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق

أولا: مضمون النظرية

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير، و يتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة و بالذات إلى جانب العرض، حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الإنتاج و العرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات و صغر حجم هذه المشروعات، و ضعف درجة التنوع فيها و لذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب و عناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية و من أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي ؛

2- توفر مهارات إدارية و إنتاجية و تسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات و المشروعات المحلية؛

3- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج و الاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة و سعرا بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة و سعر أعلى ؛

4- اختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

5- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل و أساليب إنتاجية أكثر حداثة و تطور؛

6- الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية و غيرها و التي تمنح للشركات الأجنبية[1].

7- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات و التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

أ- الخصائص التكنولوجية: و تتمثل في مقدرة الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع و المنتجات و تنويعها أو إجراء بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات الحالية أو القديمة.

ب- الخصائص التمويلية: و تشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية و الآلات و توافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية و التوسعات و إجراء البحوث.

ج- الخصائص التنظيمية و الإدارية: و تتمثل في توافر الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في كافة المجالات.

[1]: حسن خلف فليح، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن ، 2004 ، ص ص180– 181.

[2].: عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 58 – 59

د- الخصائص التكاملية: في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، مثل التكامل الرأسي الأمامي و التكامل الخلفي و التكامل الأفقي و هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الخام و المواد الأولية خاصة في الصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا، نظرا للإمكانيات البحثية و الاستكشافية الفنية و البشرية المتوافرة لدى هذه الشركات.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق

فيما يخص هذه الانتقادات يرى روبوك سيموندس ما يلي:

✓ افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الفرص للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة و لكن هذا في الواقع العملي غير ممكن ؛

✓ افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار[1].

✓ أغفلت هذه النظرية أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيسي في انتقال المستثمر خارج وطنه، خاصة بعض الصناعات الإستخراجية كالبترول و المعادن المجمعة[2].

المطلب الثالث: نظرية تدويل الأسواق الوسيطة

تم إعدادها في عام 1976 من طرف **P.J. Buckely** و **M. Casson** قصد تفسير ظاهرة تعدد الجنسيات للشركات، فهذه النظرية هي توسع وامتداد لنظرية **هيمر**.

أولا: مضمون النظرية

و حسب هذه النظرية أن المعرفة، الترخيص، الماركات، الإعلام...الخ هي سلع وسيطية وأن السوق الداخلي للمجموعة متعددة الجنسية يسمح بإنتاج منتجات نهائية وذلك باستخدام الدراية والمعرفة من جهة، والحصول على أعلى مردودية تمكن من تغطية التكاليف التمهيدية للبحوث من جهة أخرى وحسب الاقتصاديان غالبا ما تكون المنتجات الوسيطية معنوية كالتراخيص والعمال و سلع التجهيز، وبما أن أسواق هذه المنتجات غير كاملة تصبح الشركات دولية حيث أن هذه النظرية هي مكملة لنظرية دوره حياة المنتج،

[1]: فاروق سحنون ، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر** - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 2010 ، ص 34.

[2]: عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

كما تأخذ في الحسبان وضعية الشركة التي تخطط وتحضر عدة منتجات لسوقها المحلي ولأسواقها الأجنبية فهي تكمل نظرية **هيمر** وتوسعها كما يرى الاقتصادي الفرنسي **ميشالي (C.A.Michalet)** بأن هذه النظرية مفسرة لظاهرة تعدد الجنسيات للشركات ومحدثة لهذا التعدد ويمكن القول أن قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط و هي التكنولوجيا، و لكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوافر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري...الخ، و من ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل.[1]

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية تدويل الأسواق الوسيطة

- ✓ أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار(عوامل التوطن)، علاوة على مجموعة العوامل الأربعة التي جاءت بها هذه النظرية و التي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطاتها الشيء الذي يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية :معادن النحاس و الحديد و القصدير و البترول...الخ، إذ الاستثمار المباشر يسمح بالتكامل العمودي الذي يضمن و يؤمن من العرض؛
- ✓ أنها ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره و أولت اهتماما محدودا بجوانب التكلفة و العائد المرتبطة بالمجموعات الثلاثة الأخرى كالتكلفة السياسية المصاحبة لقرار استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا، و التي قد تصل في مرحلة معينة دون قيام الاستثمار المباشر فيما لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط ؛
- ✓ صعوبة تجريبها بسبب كون الأسواق غير كاملة ، إضافة إلى أنها لا تهتم بتعدد الجنسية في مجال الخدمات(تدويل الخدمات)[2].

[1]: حنان شناق ، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد االجزئري –دراسة حلة شركة الكندي لصناعة الأدوية** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2009/2008، ص 40.

[2]: المرجع السابق، ص 40.

المبحث الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية

من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المؤسسة القائمة بالاستثمار نظرية المنظمة القائمة على منظورين قد يختلفان وقد يتكاملان ، و نظرية الحماية أي حماية ما يصطلح عليه بالأصول غير الملموسة التي تعتمدها المؤسسة.

المطلب الأول: نظرية المنظمة(المؤسسة)

وفقا لهذا المنظور هناك من يبني نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على موقف و تصرفات مسيري المؤسسات من حيث رغبتهم أو إعراضهم عن تبديل عمل المؤسسات التي يسيرونها ، و هناك من يبني النظرية السالفة الذكر على إستراتيجية المؤسسة ذاتها في الأمد الطويل و المتوسط و من ثم يقع تدويل نشاط المؤسسة أو عدم تدويله بناءا على الإستراتيجية المتبعة وهذا ما سنحاول تبيانه فيما يأتي [1]:

أولا: منظور المسيرين

مند مدة طويلة برز دور المسيرين في قرار الاستثمار في الخارج ، و قد اعتبر E.Penrose بأن نمو المؤسسة يتحقق باستغلال منتجات جديدة و فتح أو غزو أسواق خارجية جديدة ، و هنا يبرز دور كبار المسيرين من ناحيتين:

✓ **الناحية الأولى:** تتمثل في قدراتهم العلمية و التسييرية و مدى إدراكهم لمختلف فرص الاستثمار المتاحة في الخارج و المخاطر التي تحيط بها من جهة و براعتهم في إيجاد الحلول و الطرق المناسبة لتجنب تلك المخاطر المحتملة من جهة أخرى.

✓ **الناحية الثانية:** تكمن في الميول النفسي و الخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين و مدى سعة آفاقهم و من ثم رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات التي يسيرونها أو اكتفائهم بالسوق المحلي فقط بغض النظر عن المزايا التي يمكن أن ينتفعوا بها نتيجة الاستثمار في الخارج.

وهذا ما لخصه J.D.Richardson عند عرضه لأسباب قرار التوطن في بلد أجنبي إذ في المؤسسة مجموعتين مقررتين هما:

✓ المجموعة الاقتصادية الهادفة، التي تفضل ربح متوسط في الأجل الطويل.

[1]: عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 91.

✓ مجموعة التفضيلات الواسعة المتعلقة بالآفاق الرحبة للمسيرين.

ثانيا: منظور إستراتيجية المؤسسة

وفق هذا المنظور هناك سلسلتين من الدوافع تفسر لاستثمار الأجنبي المباشر هما:

1- دوافع خارجية: تخوف من فقدان سوق ما، منافسة أجنبية تطرد من السوق الخاص بالمؤسسة...الخ.

2- دوافع داخلية: رغبة بعض المسيرين في التوطن الأجنبي و هنا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي و تبدي رغبتها في التحول إلى مؤسسة متعددة الجنسيات.

لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية أو الهجومية حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق و الاستفادة من مزايا التكاليف و التكنولوجيا و اقتصاديات الحجم...الخ، ويقع الاختيار على الإستراتيجية الثانية بالنسبة للمؤسسة التي تمتلك مهارات عالية حيث تتوطن في الخارج بعدما تستقر جيدا في بلدها الأصلي.

ثالثا: الانتقادات

✓ لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج، و إنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم للإستراتيجية الهجومية و الدفاعية، لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات متعددة الجنسيات مشابهة لتصرفات الشركات الأم و هو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية ؛

✓ أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات متعددة الجنسيات و التي لا تسمح باستخدامها، لدواعي متنوعة إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثاني: نظرية الحماية

إن ظهور هذه النظرية كان نتيجة لإخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق ، فمن ناحية أن تحقيق استخدام أمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسية لا يمكن تحقيقه بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية من جهة أخرى أن مدى تحقيق الشركات متعددة الجنسية لأهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول

[1]: المرجع السابق، ص 92.

النامية من رقابة وقوانين وإجراءات تؤثر في حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما [1].

أولا: مضمون النظرية

وتعني حماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة ، بطريقة أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج ولأطول مدة ممكنة أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات ،حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية و الاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها و يضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير ، كما تتمكن من خلال الاستخدام الداخلي فقط لخبراتها و معارفها كسر و تخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق [2].

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية

يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت هذه النظرية فيما يلي[3]:

✓ أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار والتي يمكن بإمكانها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول؛

✓ يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم ألا فيما يبتكر حديثا فقط غير أن الواقع لا يوافق هذا ؛

✓ لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية و عمليات الاستكشاف و التنقيب عن البترول...الخ ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات؛

---

[1]: عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 398.

[2]: فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 182.

[3]: سامي أحمد غنيم غباشي ، **الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية** ، أطروحة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 94.

✓ لا تعطي هذه النظرية تفسيرا واضحا لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية .رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر و تقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية مبتكراته كما تنص عليها هذه النظرية.

المبحث الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية

سميت بالنظريات التجميعية أو التركيبية لأنها تجمع و تركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي نظريا تبدو أكثر شمولية من سابقتها خاصة النظرية الانتقائية التي جاء بها الاقتصادي Duning.

المطلب الأول: نظرية التوطن (الموقع)

يتأثر الاستثمار في الخارج بعدة عوامل منها ما يتعلق بالمستثمر ذاته و بلده الأصلي و منها ما يتعلق بالبلد الذي يستضيف الاستثمار، و تسمى العوامل الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار بعوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تشكل في مجموعها نظرية الموقع أو نظرية التوطن.

أولا: مضمون النظرية

حيث هذه النظرية يوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركة متعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى الدول المضيفة و في المفاضلة بين الاستثمار بهده الدولة أو الإجراءات الحمائية و العوامل المرتبطة بالتكاليف بالإضافة إلى العوامل التسويقية و الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة ، و تتمثل العوامل التي تؤثر في توطن الاستثمار الأجنبي المباشر في[1]:

أ- حجم ومعدل نمو سوق الدول المضيفة: إذا كان حجم سوق البلد المضيف للاستثمار كبيرة معدل نمو مستقبلا مرتفع ، فإنه يسمح للمستثمر باستغلال اقتصاديات الحجم و يشجعه على الإنتاج داخل هذا السوق خصوصا عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجها أساسا لتلبية الطلب الداخلي في سوق الدولة المضيفة ، و عند قياس حجم السوق و معدل نمو ينبغي الأخذ بعين الاعتبار وجود أو عدم وجود اتحادات جمركية بين مجموعة من الدول التي يقع في إحداها الاستثمار و مدى احتمال توسع الإتحاد الجمركي ليشمل

[1]: سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة دول المغرب العربي** – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،الجزائر ،2011 ، ص 96.

دول أخرى تنمي السوق أو تقلصه ، حيث ينمو حجم السوق عند غياب المنافسة و ربما يتقلص أو يبقى ثابتا عندما الاتحاد الجمركي إلى دولة أو دول أخرى يتواجد بها منافسين.

ب- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل مدى توافر اليد العاملة القرب من الموارد الخام ، انخفاض تكلفة العمالة و أيضا انخفاض تكاليف النقل و المواد الخام والسلع الوسيطة و التسهيلات الإنتاجية الأخرى ، فكل عامل يحدث اقتصاديا في التكاليف يدفع بالمستثمر إلى الإنتاج في الخارج و العكس صحيح.

ج- الإجراءات الحمائية: المتمثلة أساسا في التعريفة الجمركية و مختلف القيود المفروضة على الاستيراد و التصدير كنظام حصص الواردات المطبقة في الدول المضيفة للاستثمار و التي تحد من التصدير إليها و بالتالي تدفع بالمستثمر إلى الإنتاج داخل هذه الدول بهدف استغلال أكبر لسوقه.

د- السياسات الاقتصادية للدول المضيفة: يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى طبيعة نظام الاقتصاد و القوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي في البلد المضيف له ، فإذا كانت قوانين هذا البلد الأخير لا تسمح بدخول الرأسمالي الأجنبي ، أو تحدده في مستويات دنيا و تخضعه لشروط كثيرة فلا يمكن للمستثمر الأجنبي المباشر و ربما محفزة له بمنحه بعض الامتيازات و التسهيلات فمن المتوقع انسياب هذا النوع من الاستثمار إلى هذا البلد بأحجام معتبرة.

هـ- عوامل أخرى: كالحوافز و التسهيلات التي يمنحها البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الأرباح المتوقعة، و الموقع الجغرافي، و غياب المنافسة...الخ.

ثانيا: الانتقادات

و ما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار ، و لقد تم تطوير هذه النظرية و أصبحت تعرف بنظرية الموقع المعدلة[1].

المطلب الثاني: نظرية الموقع المعدلة

أدخلت تعديلات على نظرية الموقع من قبل الاقتصاديات (وربوك وسيموندس) وأطلق عليها نظرية الموقع المعدلة [2].

[1]: سعاد سالكي، المرجع السابق، ص 97.

[2]: فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 184- 185.

أولا: مضمون النظرية

وتستند هذه النظرية على النظرية السابقة إلى حد كبير أي أنها تتماثل معها مع إضافة بعض العوامل إلى ما سبق المجموعة الأولى تشتمل على المتغيرات الشرطية وتتمثل في خصائص المنتج (السلعة) والخصائص المميزة للبلد المضيف وعلاقاته مع البلدان الأخرى ، والمجموعة الثانية تتمثل في العوامل الدافعة وتشتمل على الخصائص المميزة ومركزها التنافسي ، أما المجموعة الأخيرة وهي مجموعة العوامل الحاكمة فتتكون من الخصائص المميزة للبلد المضيف والخصائص المميزة للبلد المصدر [1].

ما يميز هذه النظرية هو إشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترجع إلى الدولة الأم كما أنها قدمت العديد من العوامل التي تعوق الشركات المضيفة ، إلا أن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها العديد من النظريات[2].

ثانيا: انتقادات نظرية الموقع المعدلة

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة ، كما قد جمعت هذه النظرية بين العوامل التي تعوق الاستثمار والتي تدفع إليه ، إلا أننا لا يمكن أن ننفي أن هذه النظرية تميزت عن سابقاتها بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى دولة الأم وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسية المتواجدة في عدة مناطق من العالم و لها نشاطات متنوعة تستطيع الاستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بسبب قدرة هذه الشركات على تحمل بعض المخاطر مقابل مردود عال متوقع، أو تحمل بعض المخاطر في مناطق جغرافية ما(في دولة ما) بهدف تجنب مخاطر أكبر منها في مناطق جغرافية أخرى أو في نشاطات سابقة أو لاحقة أي بهدف المحافظة على استمرارية الروابط الخلفية أو الأمامية لأن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة [3].

---

[1]: عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 404.

[2]: زوقين سورية ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية** ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2007 /2008، ص 13.

[3]: عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 ،ص71.

المطلب الثالث: النظرية الانتقائية

أولا: مضمون النظرية

يعد J.Duning الاقتصادي الانجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، و ذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، و قد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد و تقييم وزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج [1].

فقد قام بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية [2]. و حسب النظرية الانتقائية تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج عند امتلاكها لمزايا تنافسية في سوقها المحلي و الذي يعتبر مهم للشركة ، و عليه فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات:

1-مزايا الملكية: فمزايا الملكية لابد أن تتميز بقابلية الانتقال للأسواق الأجنبية ثم استغلالها ، كما يجب توفر خصائص في السوق الأجنبية و التي تسمح للشركة بالاستغلال الأقصى لمزاياها في الدولة المضيفة[3].

و تتمثل المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في [4]:

- ✓ كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة ؛
- ✓ امتلاك تكنولوجيا مقدمة ، و علامة تجارية و براءة اختراع ؛
- ✓ القدرات التنظيمية و المهارات الإدارية و التسويقية ؛
- ✓ القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم الوسيطة.

2- مزايا الموقع: يمكن تلخيص اعتبارات الموقع في عوامل دفع تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية و من أمثلتها القيود على التوسع و الضرائب و عوامل جذب تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر و التي حصرها دينينغ في التقارب الثقافي و اللغوي و مدى درجة قبول أفراد

---

[1]: محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 107.

[2]: شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي**- دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران، الجزائر، 2013 ، ص 22.

[3]: محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[4]: ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب ، تونس**- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، 2008/2007 ، ص 21.

المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر ، حجم السوق في الدولة المضيفة ، تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي و التقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة [1]. توافر البنية الأساسية ، انخفاض أسعار المدخلات (المواد الأولية ، السلع الوسيطة ، العمالة ، الطاقة) [2].

3-مزايا التدويل: و هي ميزات إحلال السوق و تعكس أيضا رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج ، و ذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها[3]:

✓ الحفاظ على التكنولوجيا و تخفيض مخاطر سرقة حق الملكية و التغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة ؛

✓ حماية و رقابة نوعية المنتج و القدرة على تصريفه ؛

✓ رقابة عروض بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا ؛

✓ الاستفادة من المنح و الدعم و الإعانات و الضرائب المنخفضة التي عادة ما تقدمها حكومات البلدان المضيفة.

ثانيا:الانتقادات

لقد أغفلت هذه النظرية بعض العوامل المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كما انتقدت في بعض جوانب تحليلها نوجز أهمها فيما يلي [4]:

✓ لم تعط هذه النظرية تفسير العلاقة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مع مدى توفر أو انعدام توطن الاستثمار الأجنبي المباشر؛

✓ إن الاعتماد على مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في تحديد مراحل النمو الاقتصادي لأي دولة و مدى تحسن عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها غير كاف إذ أن تحسن أو تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ليس هو المؤشر الوحيد الدال و المحدد لمراحل النمو الاقتصادي للدول؛

---

[1]: محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[2]: ساعد بوراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[3]: عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر** – دراسة حالة الجزائر للفترة 2010/2002 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2013/2012 ص: 108.

[4]: عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

✓ حسب هذه النظرية كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل؛

✓ أهملت هذه النظرية الظروف السياسية و الأمنية للبلد المضيف للاستثمار.

المبحث الرابع: سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

سنحاول في هذا التطرق لأهم التفاصيل المتعلقة بسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المتمثلة في مفهوم سياسة جدب الاستثمار الأجنبي المباشر و آليات تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و أخيرا سياسات و أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن انتقالات الاستثمار الأجنبي يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي الاستثمار و التي تلائم سير هذه الاستثمارات و تتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري و الذي يؤثر بدوره في قرار المستثمر الأجنبي في تفصيل الاستثمار في دولة معينة عن غيرها من الدول[1].

أولا: تعريف سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بذلا من جذب الاستثمار المباشر بشكل عام ذلك لتحقيق اقتصادية محددة ، مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، زيادة الصادرات ، الإنتاج لإحلال الواردات ، توفير فرص العمل ، تحسين المستوى التكنولوجي و الفن الإنتاجي و ذلك للاستفادة من مزايا الموقع و خفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى[2].

ثانيا: أهمية تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية تبني سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسباب التالية:

---

[1]: محمد طالبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 327 – 328.

[2]: رائد نزار جمال، **الأهمية الاقتصادية للإصلاح الجمركي في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق** ، مجلة جامعة نوروز ، العدد الأول ، العراق، 2012 ، ص ص 452 – 453.

1- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة: حيث تساهم سياسة الاستهداف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للدول المضيفة ، مثل تخفيض معدلات البطالة و زيادة فرص العمل و نقل التكنولوجيا ، تنمية الصادرات إلى ذلك دعم و تحسين تنافسية الصناعات المحلية و غيرها من المجالات اللازمة لدفع عجلة التنمية[1].

2- زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم: إذ أن زيادة حدة المنافسة في الأسواق المالية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد يتطلب أن تتخصص الدولة في المجالات و الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع فيها بكفاءة و مزايا نسبية و تنافسية أي أن على الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر أن تركز على الأنواع التي تحقق لها النفاد إلى السوق العالمي و فرض مكانتها[2].

3- تنافسية الكلفة: حيث تبني سياسة الاستهداف تكون التكاليف أقل مقارنة بتكاليف السياسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة، يعود ذلك إلى أن سياسة الاستهداف يتم فيها منح الحوافز المالية و الحوافز الضريبية على الأنشطة الاقتصادية المستهدفة فقط دون اللجوء إلى منح الحوافز على جميع المجالات التي يتم الاستثمار بها، و بالتالي تصبح التكاليف أقل مما لو اتبعت الدول المضيفة طريقة منح الحوافز إلى جميع المجالات الاستثمار و بذلك يصبح الإعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة و المشاركة في المعارض الدولية غير مجي من الناحية الاقتصادية عندما لا تكون هنالك سياسة استهداف لجذب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات معينة[3].

المطلب الثاني: آليات تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي و ضمان توجيهها إلى القطاعات المستهدفة هنالك بعض الخطوات و الآليات التي يجب تنفيذها:

1- تحديد الميزة التنافسية للدولة: يعد التحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الاستهداف حيث يساعد ذلك بالإضافة إلى تجنب مخاطر الترويج للاستثمارات في

---

[1]: طارق نوير، **سياسة استهداف جدب الاستثمار الأجنبي المباشر و الأهداف الإنمائية للدول النامية**، حالة مصر، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التمويل و الاستثمار، تجارب عربية في جدب الاستثمار الأجنبي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2006 ، ص 53.

[2]: جاسم محمد المانعي ، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، 2012 ، ص63.

[3]: مروة كرامة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010/2000**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2001 ، ص 60.

القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى و تساعد الميزة التنافسية للدولة على الوقوف على مجالات التغير المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار[1].

2- تحديد المستثمرين المستهدفين: من خلال هذه الآلية يتم تحديد الأسواق أو الدول إلى سوق يتم التركيز عليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد الفئات المستهدفة:

أ – المعيار الاقتصادي: و ذلك من خلال التركيز على جذب المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و الخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة، و من أهم المؤسسات المستهدفة من طرف الدول المتقدمة وفقا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية تلك التي تعمل في مجالات الصانعات العالمية التقنية و التكنولوجيا و في خدمات الأعمال مثل الخدمات المالية و تكنولوجيا المعلومات و أجهزة الاتصالات[2].

ب – المعيار الجغرافي: حيث تركز بعض وكالات تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأم للشركات المتعددة الجنسيات و كمثال على ذلك نجد وكالات ترويج الاستثمار في ايرلندا تركز على جذب الاستثمارات الأمريكية، غير أن هناك بعض وكالات تقوم باستهداف المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة و تعتبر الصين أحد الدول التي تقوم بدلك[3].

ج – المعيار الديمغرافي: يتم اجتذاب الشركات التي ينتمي صانع القرار فيها إلى نفس جنسية الدولة المضيفة و هذا ما تقوم به الصين مثلا التي تقوم باجتذاب الشركات متعددة الجنسيات التي تدار بواسطة الصينيين[4].

3- الإجراءات المكملة لتفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر: من أجل تحقيق سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر توافر بعض الإجراءات المكملة لهذه السياسة و التي تتمثل في:

أ – تسيير إجراءات الاستثمار: يتمثل طول الوقت للحصول على تصاريح و الموافقات الخاصة بالاستثمار و تعد الجهات الحكومية التي يحتاج أن يتعامل معها المستثمر و تفشي ظاهرة الفساد أهم معوقات الاستثمار في الدول النامية و للتغلب على هذه العوائق لجأت بعض الدول إلى تطبيق نظام ما يسمى بالحكومة

---

[1]: جاسم محمد المانعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

[2]: محمد حمو، **دور و أهمية سياسة استهداف جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية و أثرها في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات المتحدة، الفترة 25 – 27 أفريل 2011 ، ص ص 465 – 466.

[3]: رائد نزار جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 225.

[4]: محمد طالبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 327 – 328.

الإلكترونية و ذلك من أجل الرفع من الكفاءة و الشفافية في الخدمات الحكومية و تسهيل الإجراءات على المستثمرين لجأت العديد من الدول إلى تقديم خدمة الشباك الواحد و الذي أوكلت له مهمة إصدار مختلف التراخيص و التصاريح المطلوبة من المستثمرين ، الخدمة كانت بمثابة وسيلة فعالة لمواجهة عدم كفاءة الخدمات الاستشارية للمستثمر الأجنبي ، و لنجاح خدمة الشباك الواحد يجب أن يكون هناك تنسيق بين كاتب الشباك و مؤسسات الدولة[1].

ب – تقديم خدمات ما بعد الاستثمار: تعتبر مهمة هامة لما لها من دور في تعزيز كفاءة الدولة في مجال جذب الاستثمار من خلال إنشاء نظام يهدف إلى متابعة المستثمرين في مختلف مراحل لاستثمار مند بداية التأسيس إلى ما بعد الإنتاج حيث قامت بعض الدول بتعيين مندوب لكل منطقة من مناطق الاستثمار، وذلك لمساعدة المستثمرين إذا ما واجهتهم مشاكل تعوق أو تؤجل أنشطة التوسع في التصدير[2].

المطلب الثالث: سياسات وأشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

لكي يتسنى للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية منها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة مما يوفره ، يجب عليها أن تعمل على تفعيل سياسات الاستثمار المتعلقة بخلق مناخ استثماري مشجع ومحفز للمستثمرين الأجانب وتعمل في نفس الوقت على جعل آثار هذه الاستثمارات ايجابية إلى أقصى درجة والحد قدر الإمكان من آثاره السلبية.

أولا: سياسات الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى سياسات الاستثمار في التنظيمات والتدابير التي تقام من أجل تعزيز المناخ الاستثماري ودفع الثقة فيه لجذب المستثمر الأجنبي خاصة الحوافز والضمانات الممنوحة والتي تصنف سياسته كالتالي[3]:

1- سياسات تستهدف الربط بين الحوافز والأداء: تسعى هذه السياسات إلى الربط بين الحوافز وأداء المشروع الاستثماري ، لذلك تشترط أن يتم منح الحوافز المنصوص عليها على مراحل تتناسب مع بدء عملية تنفيذ المشروع وفي بداية تشغيله أو بعد مرحلة التشغيل بالفعل وهذا النوع من السياسات يشترط فيها ما يلي:

أ- تشغيل جزء من العمالة الوطنية.

---

[1].: عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص 95

[2]. محمد السامرائي دريد ، **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية** ، دار النشر الحمراء ، لبنان ، 2007 ، ص 175:

[3]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **الحوافز** ، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية ، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة ، 2004 ، ص 19.

ب- استخدام المواد الأولية المحلية طالما أنها متوفرة وبالكمية والجودة اللازمة.

ج- توحيد جزء من الإنتاج لغرض التصدير.

2- سياسة التميز في منح الحوافز: تهدف هذه السياسة إلى توحيد الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الجغرافية النائية الفقيرة ، وبالمقابل يتحصل المستثمر على الكثير من الامتيازات والتسهيلات أكثر من المستثمر في المناطق الصناعية أو ذات الكثافة السكانية العالية، فإذا كان الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية لمدة 5 سنوات بعد بدء مرحلة التشغيل فإن المستثمر في المناطق النائية قد يمنح إعفاء لمدة تتراوح ما بين 10 سنوات و 15 سنة، كما أن التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في مجالات الصناعة تختلف عن التسهيلات المقدمة لقطاع الخدمات مثلا وكذا بالنسبة للمشروعات الموجهة للتصدير بالمقارنة بغيرها من المشروعات الموجهة للسوق المحلي.

3- السياسة المرتبطة بنقل التكنولوجيا: تقوم بعض الدول النامية بوضع سياسة معينة لها على أساس مستوى التكنولوجيا المستعملة في مشاريعها الاستثمارية ، لذا فإنها تضع أجهزة مختصة لتقييم نوعية التكنولوجيا المستوردة والتي على أساسها يتمكن المستثمر الأجنبي من الاستفادة من الحوافز الممنوحة إذا احترمت الشروط المحددة لنوعية التكنولوجيا المستعملة لذا فإن نجاح هذه السياسات يتوقف على عوامل المتمثلة في مدى جاذبية الدولة كسوق مرتقبا ، القدرة التفاوضية للدولة مع المستثمر الأجنبي ، المتغيرات الحاكمة لمناخ الاستثمار و إذا قامت الدولة المضيفة في التحكم بهذه العوامل فإنها ستضمن تحقيق أهدافها الناجمة عن تقديم الحوافز مع مراعاة التوازن بين مصلحة الشركات الأجنبية المستثمرة ومصلحة الدول المضيفة.

ثانيا: أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال نوجزها فيما يلي:

1- الحوافز الجبائية والتمويلية: تتعلق الحوافز المالية بالتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة وتكون لمدة محدودة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، وتتعاون حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل من 3 سنوات إلى 20سنة ويستمر الإعفاء طوال مدة وجود الاستثمار أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة ويكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع وهذا على شكل إعانات حكومية أو

قروض بفوائد منخفضة والملاحظ أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار[1].

2- الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر:

هناك ثلاثة أنواع من الضمانات ضد المخاطر نذكر فيما يلي[2]:

أ- **الضمانات المادية**: تتمثل هذه الضمانات فيما يلي:

✓ ضمان حرية تحويل رأس المال وعوائده ؛

✓ ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الخسارة عن تغير سعر الصرف.

ب- **الضمانات القانونية**: تتمثل هذه الضمانات في التعويض عن التأميم وذلك بمراقبة إجراءات التأميم بسبب موضوعي مقنع ويدفع تعويض عاجل وفعلي خلال مدة معقولة.

ج- **الضمانات القضائية**: تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكمية.

3- الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة: تتمثل في جملة التسهيلات في اختلاف أنواعها وتعتبر هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التمييزية التي تمنح إلى المشاريع التي تستمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة وذلك من خلال عدم وضع قيود على تملك كاملا المشروعات الاستثمارية سواء كان تملك كاملا أو جزئيا بالإضافة إلى ذلك السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات وتخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق كالمياه ، الكهرباء وتخفيض قيمة الإيجار العقاري والأراضي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية...الخ [3].

4- الحوافز الاقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري منه (حجم السوق المحلية ونموها ، استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم ، سعر الصرف، توفر اليد العاملة ، توفر البنية التحتية الملائمة ، توفر المناطق الحرة)[4].

5- الحوافز السياسية: إن القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي خطورة الجانب السياسي لهذه الدولة من خلال الاستقرار السياسي الذي يلعب دور أساسيا ومهما في إعطاء ثقة اكبر وتشجيع اكبر

---

[1]: أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[2]: ساعد بوراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

[3]: فاروق سحنون ، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

[4]: بولرباح غريب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 102- 103.

لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها لان المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعا أو فروع صناعية في الدول المستقبلية للاستثمارات ولهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة سياسيا كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من اجل جلب الاستثمارات ، وكذا الاهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر ايجابيا على قرارات المستثمرين خاصة تلك المتعلقة بالموقع وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة [1].

[1]: فريد النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 79.

خلاصة الفصل

يزخر الأدب الاقتصادي في العقدين الأخيرين بالكثير من الدراسات و الأبحاث الاقتصادية التي تهتم بموضوع الاستثمار الأجنبي عموما و الأجنبي المباشر منه خصوصا . و حظي هذا الأخير باهتمام الاقتصاديين منذ القديم، الذين تراوحت آراؤهم بشأنه بين التباين تارة و التكامل تارة أخرى. و أنتج تطور هذه الآراء و الأفكار ما يصطلح عليه الآن بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذه النظريات منها ما ركز على هيكل وظروف السوق ومنها ما ركز على المنظمة والحماية ومنها ما ركز على التجميعية أو التركيبية، والملاحظ أن أغلب هذه النظريات أعطت تفسيرا للظاهرة اعتمادا على عنصر أو عدة عناصر مع إهمال العناصر الأخرى وهذا ما تم استعراضه في المبحث الأول والمبحث الثاني والمبحث الثالث من هذا الفصل. أما المبحث الرابع فخصص لعرض أهم السياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعكس مدى ثقة المستثمرين الأجانب واقتناعهم بالمجهودات المبذولة لتطوير وتحسين البيئة الاستثمارية كما يجب أن يتم تفعيل التدابير والإجراءات التي من شانها الحد قدر الإمكان من المخاطر التي قد تنتج عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع إستراتيجية واضحة بهدف خدمة الأهداف المرجوة.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والإمارات

المبحث الأول: دراسة المناخ الاستثماري بالبلدين

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية

المبحث الثالث: المعوقات الأساسية المعوقات الأساسية والتدابير الواجب إتباعها بالجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد:

أولت العديد من الدول العربية أهمية خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر وأضحت ترى فيه مصدرا لتمويل مشاريعها الاقتصادية، وجالبا للتكنولوجية الحديثة وناقلا للمعرفة والتدريب، ومساهما في تنمية الصادرات وتتيح لها النفاد إلى الأسواق العالمية فكان من الضروري العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز المستثمرين وتشجيعهم لإقامة مشروعات استثمارية في إطار السياسة العامة للدولة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة مقارنة لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال تحليل بعض تجارب الدول (الجزائر و الإمارات) والتي لجأت كل منهما إلى صياغة تشريعات ونظم وترتيبات تخص ذلك ومحاولتهما بذل الجهود لتحسين سياسة الاستثمار الأجنبي وتجنب العوائق التي تشوه بيئة الأعمال وتتسبب في انحصاره.

وللإحاطة بالموضوع أكثر، سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث نوضح من خلالها دراسة المناخ الاستثماري للدول محل المقارنة، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية الكلية وأخيرا المعوقات الأساسية و الحلول المقترحة لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول : دراسة المناخ الاستثماري

عرف قوانين الاستثمار في كل من الجزائر والإمارات عدة مراحل بحيث تم إصدار أكثر من قانون بصفة متتالية تماشيا مع طبيعة كل مرحلة وسنحاول في هدا المبحث التطرق لمكانة الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائص المناخ الاستثماري وتقييمه للدول محل المقارنة.

المطلب الأول : مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب سنستعرض أهم التشريعات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر مند الاستقلال إلى نهاية سنة 2016 كما أن الإمارات تتميز بعدم وجود تشريع جامع مانع للاستثمار يحكم تنظيم عملية الاستثمار بشكل كامل ودلك تبعا لعوامل جغرافية والفرص الاستثمارية المتاحة.

أولا : مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر.

1- قوانين الاستثمار في الجزائر

أ- قانون الاستثمار رقم 63 – 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 :" تميز الوضع الاقتصادي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر و المحافظة على المنشآت الموجودة فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار"[1]، كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد و إعادة بناء و تنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال و المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر و جلب الاستثمارات الأجنبية[2] .

ب- قانون الاستثمار رقم 66 – 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966[3]: جاء هذا الأمر لاغيا للقانون رقم63 – 277 ، و قد تضمن في بابه الأول مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها النشاط الاستثماري في الجزائر نلخصها فيما يلي:

---

[1]: قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 63 / 1993 .

[2]: محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، **أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي** ، مجلة الباحث، العدد 05، 2009 ، ص 64 .

[3]: الجريدة الرسمية ، العدد 80 ، الصادر بتاريخ 1966/9/15 ، الأمر رقم 66 – 284 ، ص 1202 و ما بعدها .

1- للدولة و الهيئات التابعة لها الأولوية في إنشاء المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، مع إمكانية مساهمة القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في هذه الاستثمارات وفقا لما تحدده الدولة.

2- حدد مجال مساهمة الخواص من جنسية جزائرية أو أجنبية في القطاعين الصناعي و السياحي بشرط الحصول على ترخيص مسبق من طرف:

- ✓ وزير المالية و الخطة بالاشتراك مع الوزارة المعنية بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات ؛
- ✓ اللجنة الوطنية للاستثمارات؛
- ✓ محافظ الولاية بالاتفاق مع وزير المالية و الخطة و الوزارة المعنية.

3- أولوية الرأسمال الوطني على غيره عندما تتساوى الشروط الفنية لعروض انجاز المشاريع التي تستدعي فيها الدولة رؤوس الأموال الخاصة .

و إذا فحصنا المزايا المالية التي قدمها هذا القانون فإن الاستفادة منها مرهونة بعدة شروط تحد من حرية الاستثمار و/أو تكلفه ببعض المهام التي قد تكون معيقة للنشاط الاستثماري و منها:

- ✓ العلاقة القائمة بين قدر الاستثمار و حجم العمالة الدائمة التي يخلقها؛
- ✓ معدل التكوين المهني و ترقية الإطارات الوطنية؛
- ✓ حجم الإنتاج المخصص للتصدير أو للإحلال محل الواردات.

ج- قانون الاستثمار رقم 82 – 13 المؤرخ في 28 أوت 1982 : وهو مرتبط بإنشاء و توظيف الشركات الاقتصادية المختلطة في بعض القطاعات مثل الصناعة و الخدمات السياحية ، و في المقابل استثنى الاستثمار الأجنبي في كل النشاطات التجارية و المنجمية (غير المحروقات)، التأمينات ، النشاطات البنكية ، النقل و الفلاحة ، و استثنى أيضا قطاع المحروقات ، هذا من جهة و من جهة أخرى لا يسمح لبعض الاستثمارات إلا في شكل شركات مختلطة بنسبة مشاركة أجنبية لا تتعدى 49 % من رأسمال هذه الشركة . فرغم التغييرات و التعديلات التي أتى بها هذا القانون إلا أنه يوضح نظرة السلطات الجزائرية نحو الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبقى تظهر بخصائص النظام الاقتصادي الإداري المركزي و التي فضلت دخوله عن طريق الشركات الاقتصادية المختلطة ، و لقد أعيد النظر في هذا القانون في عام 1986 [1] .

د- قانون الاستثمار رقم 86- 13 المؤرخ في 19 أوت 1986 : لقد أتمم و عدل قانون 82- 13 بقانون 86- 13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] : كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر و الجزائر** ، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية ، جامعة الجزائر - 3- ، الجزائر ، 2012 /2013 ، ص 277 .

للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات ، لذلك تضمن القانون طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة و تعهدات و واجبات كل الأطراف ، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العموميةب51 % على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح ، وما يترتب عن ذلك من رفع و تخفيض رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب [1] .

هـ – قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 1990/4/14 [2]**:** يعتبر قانون 90 - 10 للنقد و القرض و الصادر في 1990/4/14 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ، و قد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51 % و 49 % و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري ، و لقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح و لكن رغم هذه التعديلات إلا حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6% ذدلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة[3].

و- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 5 أكتوبر 1993: جاء هذا المرسوم لاغيا و معوضا لقانونين سابقين هما :الأول رقم 82- 13 الخاص بالشركات المختلطة الاقتصاد و الثاني رقم 88- 25 الخاص باستثمارات القطاع الخاص الوطني، وصارت النشاطات الاستثمارية الاقتصادية الخاصة و الأجنبية يحكمها قانونا واحدا، و من أهم ما جاء به هذا القانون بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي: حصة المستثمر الأجنبي ، حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي ، المساواة في

---

[1] : الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 196 .

[2] : قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/4/14 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 39 .

[3]: عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر** ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 23- 24 مارس ، بيروت ، 2009 ، ص 04.

المعاملة ، الامتيازات ، إمكانية التحكيم الدولي ، إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها[1].

مما سبق يمكننا القول أن هذا القانون من أحسن القوانين جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقوانين السابقة له .و ذلك لاستجابته لبعض انشغالات المستثمرين الأجانب و منها:

- ✓ عدم تمييز المستثمر الوطني عن نظيره الأجنبي، الأمر الذي يساهم في توفير الجو المناسب للمنافسة وفق نظرة هذا الأخير.
- ✓ إمكانية التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي، الأمر الذي كان محضورا في القانون 82- 13 و محدد بنسبة أقصاها 49 % .
- ✓ حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي دون قيد كمي.
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، الأمر الذي لم يكن متاح من قبل.
- ✓ أهمية الامتيازات الممنوحة و التسهيلات المقدمة من خلال إنشاء هياكل خاصة بشؤون الاستثمارات الوطنية و الأجنبية تزيل الكثير من الصعوبات البيروقراطية و تخفف من إجراءات التصريح بالاستثمار و تنفيذه [2].

ز- القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 (قانون تطوير الاستثمار) [3]:

لقد تضمن هذا الأمر مفهوما جديدا للاستثمار على أنه [4]:

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة ، أو توسيع قدرات الإنتاج ، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة ؛
- ✓ استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية ؛
- ✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات عينية أو نقدية ؛

كما استحدث هذا الأمر أجهزة جديدة لتنظيم الاستثمار و هي :

---

[1]: الجريدة الرسمية، العدد64، الصادر يوم 1993/10/10، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 1993/10/5، المتعلق بترقية الاستثمار، ص3 ومابعدها.

[2] : عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 164، 165 .

[3]: الأمر(01- 03) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية : العدد 47/ 2001 .

[4] : كريمة فرحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 279 .

✓ المجلس الوطني للاستثمار تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف على الخصوص برسم إستراتيجية تطوير الاستثمار؛

✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تتولى مهمة ترقية، تطوير ومتابعة الاستثمارات ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛

✓ الشباك الوحيد وهز هيكل لا مركزي على مستوى الوكالة، ويسهر على تسهيل إجراءات إنجاز المشاريع؛

✓ صندوق لدعم الاستثمار من أجل تمويل أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات إلى جانب المزايا الممنوحة للاستثمارات .

ح - القانون رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 : لقد تم إدخال التعديلات في هذا القانون بموجب الأمر رقم 06-08 الصادر في 2006/07/15 أهمها [1]:

✓ للوكالة أجل أقصاه :

- 72 ساعة لتسليم المقرر بالمزايا الخاصة بالإنجاز .
- 10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا ، بعدما كانت 30 يوم في الأمر (01-03).

✓ استفادة المستثمرين من الامتيازات و الإعفاءات بشكل أكبر .

و ليس هذا فقط بل تم التعديل أيضا في بعض أحكامه بموجب قانون المالية التكميلي لسنتي 2009 و 2010 من أجل اتخاذ تدابير سياسية مقيدة للاستثمار الأجنبي ، بحيث لا يمكن أن ينفذ استثماراته إلا في إطار الشراكة مع مستثمر وطني أو أكثر، يمتلك فيها الطرف الجزائري نسبة 51 % من رأسمال الشركة المنشأة على الأقل[2].

و بالنسبة لقطاع المحروقات بما أنه قطاع استراتيجي بالنسبة للدولة و مدى تأثيره على الاقتصاد الوطني فإن الدولة الجزائرية كانت تحدد نشاط الشركات الأجنبية و حتى الوطنية وفق إطار قانوني يخص مجال المحروقات و هو مستقل عن قوانين الاستثمار التي سبق و أن ذكرت[3] .

---

[1] : الأمر (06-08)، المؤرخ في 2006/07/15 ، الجريدة الرسمية رقم 47 ، الصادرة في 2006/07/19 ، ص 18 .

[2]: المادة (58) من الأمر رقم (09-01)، المؤرخ في 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية العدد 44 ، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009 ، ص 13 .

[3] : كريمة فرحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 280 .

إضافة إلى[1]:

- ✓ إمكانية دخول المستثمر الأجنبي في الحقول التي تم استغلالها، مقابل تسديد حق الدخول ؛
- ✓ تبسيط إجراءات اعتماد المؤسسات الأجنبية للاستكشاف .

ف- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوث 2016 [2]:

جاء هذا المرسوم بهدف تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات .

لقد تضمن هذا القانون مفهوما جديدا للاستثمار على أنه :

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج ، أو إعادة التأهيل.
- ✓ المساهمات في رأسمال شركة .

ف-1:المزايا

حدد هذا القانون جملة من المزايا تستفيد منها كل الاستثمارات ما عدى الاستثمارات التي تتضمنها القوائم السلبية:

ف-1-1: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

- ✓ زيادة التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية .
- ✓ تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة .
- ✓ يخضع منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي تساوي مبلغها أو تفوق خمسة ملايير دج .

ف-1-2:المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشأة لمناصب الشغل

- ✓ لا تلغى المزايا المحددة في النوع الأول التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة ، المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والصناعية ، و الفلاحية .

ف-1-3:المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

- ✓ تستفيد من المزايا الاستثنائية للاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة.

---

[1]: يوسف رشيد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني ، حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 5 /2005 ، ص 165 .

[2] : الأمر رقم 16- 09 المؤرخ في 3 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46 /2016، ص 18 .

✓ يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات لحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة على أسعار السلع المنتجة .

كما تتلخص الضمانات الممنوحة وفقا لهذا القانون ما يلي :

✓ يتلقى الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون معاملة منصفة فيما يخص الحقوق والواجبات .

✓ زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به .

ف-2:أجهزة دعم الاستثمار

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنوية، وحسب هذا القانون تنشأ لدى أربعة مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها ومن مهامها ما يلي:

✓ تسجيل الاستثمارات .

✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية .

✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج .

✓ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع .

✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم .

✓ الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال .

2- تسهيلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : منح المشرع الجزائري صنفين من الحوافز ضمن النظامين العام و الخاص وفيما يلي سنتطرق إلى مزايا النظامين:

أ- مزايا النظام العام للاستثمار

وتمنح الامتيازات في الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتشمل كل الاستثمارات ما يلي:

✓ **مرحلة الإنجاز:** و تشمل ما يلي[1]:

[1]: منصوري زين ، **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 02 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ماي 2005 ، ص 137 .

✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5% من العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه؛

✓ تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمر وكية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

✓ **مرحلة الاستغلال:** لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط ، يستفيد المستثمر من[1] :

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ب- مزايا النظام الخاص للاستثمار:

و تتوزع مزايا هذا النظام بين فترة الانجاز و فترة الاستغلال على النحو التالي:

✓ **فترة الإنجاز:** تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من [2]:

✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها ‰2 فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال؛

✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بإنجاز الاستثمار .غير أن هذه الحقوق تم إعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدل الأمر رقم 01 -03 بالأمر رقم 06- 08[3] .

[1] : المادة (07) من الأمر رقم (06 – 08) المؤرخ في 15 يوليو 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 15 يوليو 2006 ، ص 18 .

[2] : المادة (11) من الأمر رقم (01- 03) ، مرجع سبق ذكره .

[3] : المادة (07) من الأمر رقم (06 – 08) مرجع سبق ذكره .

✓ **فترة الاستغلال :** تتلخص المزايا الممنوحة وفقا للأمر رقم 01 – 03 في [1] :

✓ الإعفاء خلال مدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، لكن هذه الأخيرة أُلغِيت سنة 2006 عندما عدل الأمر رقم 01 – 03 و أصبحت الأرباح الموزعة خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي ؛

✓ الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ثانيا : مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

1- قوانين الاستثمار في الإمارات

لعل النصوص التي تحكم المناخ الاستثماري في دولة الإمارات تتمتع بخصوصية تكمن في مظهرين[2]:

✓ **المظهر الأول :** إن المناخ الاستثماري الذي يسود يختلف من إمارة إلى أخرى، فالاستثمار في دبي يختلف عنه في مدينة أبو ظبي تبعا لعوامل الجغرافيا، و الفرص الاستثمارية المتاحة .

✓ **المظهر الثاني:** عدم وجود تشريع جامع مانع للاستثمار يحكم تنظيم عملية الاستثمار بشكل كامل إلا من نصوص تتناثر هنا و هناك وفقا للقواعد العامة لممارسة الأنشطة المختلفة و التي تنظمها التشريعات التالية:

أ- القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 : و هو ينظم الشركات التجارية ، و تسري أحكامه على كل شركة تؤسس في الدولة ، و التي عليها اتخاذ أحد الأشكال السبعة التي نص عليها القانون و هي :

✓ شركة التضامن

✓ شركة التوصية البسيطة

✓ المساهمة العامة

✓ المساهمة الخاصة

✓ ذات المسؤولية المحدودة

✓ التوصية بالأسهم

---

[1] : المادة (11) من الأمر رقم (01- 03) مرجع سبق ذكره .

[2]: عبد الله عبد الكريم عبد الله ، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية** ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ، 2008 ، ص 102- 104 .

ب- القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1993 : و هو ينظم المعاملات التجارية، و تسري أحكامه على التجار و الأعمال التجارية و يبين تنظيم الالتزامات و العقود التجارية و الرهن التجاري و العمليات المصرفية و الكمبيالات.

ج- القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992 : و هو ينظم المعاملات التجارية من حيث تسجيلها و انتقال ملكية العلامة و عقود التراخيص باستعمال العلامة و العقوبات التي تفرض في حالة مخالفة الشروط و القواعد المنصوص عليها بالقانون .

د- القانون الاتحادي رقم 40 لسنة 1992 : يقوم بحماية المصنفات الفكرية، و حقوق المؤلف و هو يتضمن نطاق الحماية للمصنفات الفكرية، و أحكامها و حقوق المؤلف و حرية استعمال المصنفات المحمية، و أحكام المصنف بعد وفاة المؤلف ، و الاشتراك في المصنفات.

هـ- القانون الاتحادي رقم 44 لسنة 1992 : و هو متعلق بتنظيم و حماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية و التي تتضمن براءة الاختراع و التراخيص و حالات إبطال كل منها و الرسوم و النماذج الصناعية و التراخيص التعاقدية...الخ .

و-القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1981 : يفرض على كل من يزاول أعمال الوكالة التجارية خلافا لأحكام هذا القانون، مهام لجنة الوكالات التجارية المشكلة من قبل وزارة الاقتصاد .

ز- القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 1998 : و هو ينظم كيفية إصدار التراخيص في إمارة أبو ظبي إذ أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي مزاولة أي نشاط قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة بالإضافة إلى ترخيص الشركات و ترخيص المؤسسات و مدة التراخيص، و بيع المحل التجاري، و أهلية طلب الترخيص .

ح- القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 1977 : و هو ينظم المناقصات و المزايدات و المستودعات، و هو يبين التعاقد بطريق المناقصة أو التعاقد بطريق المزايدة.

ف-القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 : بشأن تنظيم علاقات العمل و تحديد ساعات العمل و الإجراءات و انتهاء عقد العمل و مكافأة نهاية الخدمة ...الخ.

ص-القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 1979 : بشأن قمع الغش و التدليس في المعاملات التجارية و الذي وردت بجواره العقوبات التي توقع على كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه.

ي-القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 1975 : و المتعلق بشأن السجل التجاري و يتولى شؤون السلطة المختصة بقيد أسماء التجار من المواطنين و الأجانب و البيانات التي يجب على التاجر قيدها في السجل التجاري .

ك-الضوابط التي أصدرتها إمارة أبو ظبي خلال عام 1997 : حيث تم إصدار هذه الضوابط بشأن تداول أسهم الشركات الوطنية، و منح موافقات أولية لترخيص المستثمرين الخليجيين عبر الفاكس و البريد دون حاجة لحضورهم شخصيا.

ل-اتفاقيات تشجيع و حماية و ضمان الاستثمار: وقد وقعت الإمارات هذه الاتفاقيات ضمن إطار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2- تسهيلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية

قدمت الحكومة في دولة الإمارات عدة حوافز للمستثمر الأجنبي و منها على سبيل المثال :

- ✓ تقديم الأرض اللازمة من قبل الدولة للمشروع الصناعي بمقابل منخفض أو بغير مقابل.
- ✓ تقديم خدمات الكهرباء و الماء بأسعار منخفضة و تشجيعية؛
- ✓ تأجير المباني الصناعية اللازمة للمشروع بشروط أفضل و أسعار أقل؛
- ✓ إعفاء الأرباح و الاحتياطي المقتطع من الربح لإعادة استثماره مرة أخرى من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تبدأ من بدء الإنتاج؛
- ✓ منح قروض ميسرة من البنوك المملوكة للدولة خاصة للصناعات الجديدة.

المطلب الثاني: خصائص المناخ الاستثماري

تتمتع الجزائر و الإمارات بمزايا تجعلها مصدر جذب للاستثمار و تميزها عن باقي الدول .

أولا : خصائص المناخ الاستثماري في الجزائر

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا للأعمال والاستثمار أمام الأسواق الأوروبية والإفريقية بحيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط فهي جزء من المغرب الكبير تأتي في المرتبة التاسعة من حيث شساعة مساحتها على المستوى العالمي وفي المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي والعربي وفي منطقة الأبيض المتوسط بمساحة تقدر بحوالي 2381741 كلم^2 وبشريط ساحلي يقدر ب1200 كلم وللجزائر خصائص تتميز وتميزها عن باقي الدول وتشمل :

1- الجزائر دولة ذات طبيعة جمهورية ديمقراطية و تأخذ بالنظام الرئاسي في حكمها ؛

2- يعتبر الاستقرار السياسي أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن الجزائر عرفت وضعية سياسية وأمنية سيئة في فترة التسعينات ولكن مع اعتماد سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية ساهم ذلك في عودة الأمن إلى الجزائر وتقليص درجة المخاطر ، وحدثت نقلة نوعية في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان عليه الأمر من قبل ولكن ذلك لم ينع من بقاء التردد قائم في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب لأن إشكالية الاستقرار الحكومي لا تزال قائمة ؛

3- يعد التعليم في الجزائر إجباريا ومجانا رغم ذلك لا تزال معدلات الأمية مرتفعة ؛

4- تعد البنية التحتية من أحد مقومات النمو الاقتصادي إلا أن الجزائر لا تزال لا تستجيب لمتطلبات الاستثمار من الناحية النوعية ويتضح ذلك عبر قنوات الاتصال والنقل والمواصلات والملاحة البحرية وغيرها؛

5- تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة لاسيما المعادن ومن أهم المعادن التي تزخر بها الجزائر(البترول، الغاز الطبيعي ، الحديد الخام ، الفوسفات والرصاص والزنك)[1] .

6- مند 1988 والجزائر تلتزم بمجموعة من الإصلاحات في إطار برامج التصحيح الهيكلي حتى تضمن الانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال تحرير الأسعار والتحكم في السياسة المالية وتحرير التجارة الخارجية بهدف زيادة درة الانفتاح على العالم الخارجي[2].

ثانيا: خصائص المناخ الاستثماري في الإمارات العربية

تعتبر الإمارات من الوجهات الاستثمارية المفضلة عالميا و إقليميا حيث تتميز الإمارات بموقعها الفريد الاستراتيجي تقدر مساحتها بحوالي 83600 كلم^2 وبشريط ساحلي 1318 كلم ، فدولة الإمارات هي ملتقى قارات العالم مما يجعلها حلقة وصل بين قارات العالم سواء مع الدول المنتجة أو الدول المستهلكة إذ يحفز ذلك على دخول المستثمر الأجنبي إلى سوق الإمارات وتتميز بخصائص تتمثل فيما يلي :

1- يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي الذي تتمتع به الإمارات العربية من اكبر العوامل التي أدت إلى جذب المستثمر الأجنبي و أيضا الاتفاقيات الدولية التي عقدتها دولة الإمارات سواء كانت إقليمية أو دولية مثل دخول كعضو في منظمة التجارة العالمية مما سهل حركة رؤوس الأموال على توفير المناطق الحرة والمدن الصناعية وذلك حتى تزيد من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

---

[1]: كريمة فرحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 220- 223.

[2]: عميروش محند شلغوم ، **دور المناخ الاستثماري في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2012 ، ص 231 .

2- تحتوي على كميات هائلة من النفط إذ يحتل النفط النسبة الأكبر من إجمالي الناتج المحلي و إجمالي الصادرات كما تتوفر لديها كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ؛

3- تشهد دولة الإمارات طفرة سياحية في ظل الإعلان عن المشاريع العقارية والسياحة الكبرى ؛

4- محدودية ضرائب الإمارات على السلع الاستهلاكية و الرأسمالية ساهمت في جذب المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى ذلك إلى إن الإمارات لديها نسبة سيولة عالية يعتبر ذلك من العوامل المهمة لجذب المستثمر الأجنبي ؛

5- تعد البنية التحتية من أحد مقومات النمو الاقتصادي في الإمارات ، إذ تعتبر من أبرز العوامل التي جذبت المستثمر الأجنبي ، فالإمارات العربية تحتوي على بنية أساسية ممتازة وذات جودة عالية ، ويتضح ذلك عبر قنوات الاتصال والمطارات والطرق المعبدة وشبكات الكهرباء وغيرها[1].

6- تبنت الإمارات مند نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية ؛

7- الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة لعدم توفر القوى العاملة [2].

المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري

إن تحليل مستوى فعالية و ملاءة مناخ الاستثمار يظهر من خلال تحليل ودراسة موقع الجزائر و الإمارات في مؤشرات قياس مناخ الاستثمار.

أولا: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

1- **وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال:** هو مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر حسب ما يوضحه الجدول التالي :

---

[1]: علي سيف علي المزروعي ، إلياس نجمة ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990 – 2009)** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا، العدد 109 – المجلد 34- ، 2012 ، ص ص 5- 6.

[2]: محمد سعد عميرة ، **اقتصاد دولة الإمارات الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية** ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002 ، ص 3 .

الجدول رقم(3-1): مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005 – 2014)

السنوات / البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	128	116	125	132	134	136	143	148	151	153
الإمارات	(-)	(-)	(-)	68	(-)	33	35	33	26	(-)

المصدر: استناد على المعطيات

- جمال بلخباط ، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة - ، 2014 / 2015 ، ص 142.

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال** ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية ، الكويت ، 2012 ، ص2.

ومن خلال الجدول السابق نرى بأن الجزائر تراجعت بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2005 – 2014 يظهر التراجع الكبير في ترتيبها ، إذ انتقلت من المرتبة 128 عام 2005 إلى 134 عام 2009 إلى المرتبة 153 عام 2014 مسجلة بذلك تراجعا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(3-2): المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009- 2014)

السنوات ، البلد	2009 أ - ب	2010 أ - ب	2011 أ – ب	2012 أ – ب	2013 أ - ب	2014 أ – ب
بدء المشروع	141 – 58	147 –144	150 – (-)	153 – (-)	159 – (-)	164 – (-)
استخراج تراخيص البناء	112–38	110–27	117- (-)	118- (-)	136-13	147 – (-)
الحصول على الكهرباء	118 –65	122-50	165- (-)	164- (-)	139-7	148- (-)
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162 –8	160-7	165 –(-)	167 –(-)	174 –12	176 –(-)
الحصول على الائتمان	131-115	135–71	138- (-)	150- (-)	126-83	130 -(-)

التجارة عبر الحدود الدولية	24 – 118	5 – 122	(-) – 123	(-) – 127	5 – 131	(-) – 133
حماية المستثمر	107 – 70	119–73	(-)– 74	(-)– 79	128 – 95	(-)– 98
سداد الضرائب	4 - 166	4 – 168	(-)–162	(-)– 164	1– 174	(-)– 174
تنفيذ ع ت	144–126	144-123	(-)–123	(-)– 122	40 – 128	(-)– 129
تصفية و إغلاق المشروع	139 – 49	143-51	(-) -52	(-)-59	101-61	(-) -60

المصدر: استنادا على المعطيات

- جمال بلخباط ، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة - ، 2014 / 2015 ، ص 142.
- سعدية هلال حسن، **مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة العراق والإمارات** ، الموقع الالكتروني http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950، يوم 2017/03/23، على الساعة 16:00.
- **أ :** الجزائر
- **ب :** الإمارات

من خلال المعطيات السابقة وتحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع ، تراخيص البناء ، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط (صعوبة الحصول على التمويل ، الارتفاع في الضغط الضريبي وفي تكاليف عمليات التجارة الخارجية) وهو ما يعني تراجع في جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

2- وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر الشفافية : يرصد مؤشر الشفافية درجة شفافية اقتصاد ما من خلال قياس مدى تفشي الفساد والرشوة بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة وقد جاءت ترتيب الجزائر في هذا المؤشر على النحو الذي يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم(3-3): مؤشر الشفافية خلال الفترة (2003 -2013)

السنوات / البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	/88 133	/97 146	/97 159	/84 163	/99 179	/92 180	/111 178	105 /180	/112 180	/150 180	(-)

التنقيط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	(-)
الإمارات	(-)	(-)	(-)	(-)	/34 180	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	/26 177
التنقيط	(-)	(-)	(-)	(-)	5.7	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	6.9

المصدر: استنادا على المعطيات

- جمال بلخباط ، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة - ، 2014 / 2015 ، ص 149.
- سعدية هلال حسن، **مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة العراق والإمارات** ، الموقع الالكتروني http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950، يوم 2017/03/23، على الساعة 16:00.

يتضح من الجدول رقم (3-3) أن ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال (2003- 2012) يظهر تراجع كبير إذ انتقلت من المرتبة 105من 180 دولة خلال عام2010 إلى150 من 180 دولة عام 2012 أي أن القيمة القصوى للمؤشر لم تتجاوز 3.4 من 10وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية.

3- وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية : بحسب تنقيطها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أداء الجزائر وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة خلال الفترة (2008-2014) كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم(3-4): مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2007- 2014)

السنوات / البلد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	(-)	102	107	105	132	140	145	146
التنقيط	(-)	55.7	56.6	56.9	52.9	51	49.6	50.8
الإمارات	74	(-)	54	(-)	(-)	(-)	28	(-)
التنقيط	60.79	(-)	64.7	(-)	(-)	(-)	71.1	(-)

المصدر : استنادا على المعطيات

- جمال بلخباط ، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة - ، 2014 / 2015 ، ص 149.

- سعدية هلال حسن ، **مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة العراق والإمارات** ، الموقع الالكتروني http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950، يوم 2017/03/23، على الساعة 16:00

يتضح من الجدول رقم (3-4) أن أسوء تنقيط حصلت عليه الجزائر كان سنة 2013 ب 49.6 نقطة يضعها في منطقة الحرية الاقتصادية المعدومة ، وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر أن بيئة الأعمال في الجزائر لازالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات .

4- وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية : يظهر تقرير التنافسية العالمي تراجعا كبيرا في تنافسية الاقتصاد الجزائري وقد جاءت ترتيب الجزائر في هذا المؤشر على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2003 – 2013)

السنوات / البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	74	71	78	76	77	81	99	83	87	110	(-)
التنقيط	(-)	3.67	3.46	3.06	(-)	(-)	(-)	4	(-)	(-)	(-)
الإمارات	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	37	(-)	25	(-)	(-)	19
التنقيط	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	4.5	(-)	4.9	(-)	(-)	5.1

المصدر : استنادا على المعطيات

- جمال بلخباط ، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة - ، 2014 / 2015 ،ص145.

- سعدية هلال حسن ، **مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة العراق والإمارات** ، الموقع الالكتروني http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950، يوم 2017/03/23، على الساعة 16:00

- كريمة فرحي ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين،تركيا، مصر والجزائر** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر -3- الجزائر ،2013/2012، ص 231.

من خلال بيانات الجدول لوحظ تراجع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي برصيد يقدر ب 3.67 نقطة عام 2004 إلى 3.46 نقطة عام 2005 إلا أن رصيدها في المؤشر خلال الفترة (2006 –2010)

تحسن بحيث وصل هذا الرصيد إلى 4 نقطة عام 2010 مقابل 3.06 نقطة عام 2006 ورغم هذا التحسن لا يزال مناخها الاستثماري يشهد العديد من الصعوبات.

5- وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية : يقوم هذا المؤشر بقياس متوسط العمر المتوقع ومستوى التعليم و الأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم وقد شهدت الجزائر تحسنا مستمرا في ترتيبها في هذا المؤشر ومعدلات متزايدة والجدول الآتي يوضح ذلك :

الجدول رقم(3-6): مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (2003 – 2013)

السنوات / البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	103	102	105	104	104	(-)	(-)	84	(-)	(-)	(-)
التنقيط	(-)	(-)	0.680	(-)	0.691	(-)	(-)	0.710	0.711	0.713	(-)
الإمارات	(-)	(-)	(-)	(-)	39	(-)	(-)	32	(-)	(-)	41
التنقيط	(-)	(-)	(-)	(-)	0.868	(-)	(-)	0.815	(-)	(-)	0.818

المصدر : استنادا على المعطيات

- جمال بلخباط ، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة - ، 2014 / 2015 ، ص150.

- سعدية هلال حسن ، **مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة العراق والإمارات** ، الموقع الالكتروني http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950، يوم 2017/03/23، على الساعة 16:00

من خلال قراءة بيانات الجدول يتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما في هذا المؤشر ، إذ انتقلت من تنمية بشرية متوسطة خلال الفترة 2003 – 2010 لترتقي بعدها إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة مما أدى إلى زيادة قدرتها الإستعابية وتوفير فرص أفضل .

6- مؤشر الأداء والإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر : على الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسبا مع هذه الإمكانيات كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-7) : وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة (2000 – 2010)

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الأداء	109	102	94	93	95	118	117	128	115	82	102
مؤشر الإمكانيات	82	79	75	79	65	66	67	69	71	77	(-)

المصدر : استنادا على المعطيات

- جمال بلخباط ، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة - ، 2014 / 2015، ص150.

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكانياتها أي بأداء منخفض و بإمكانيات مرتفعة ومع الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية إلا ما قابلها من تدفقات استثمارية كان محدودا ، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى.

7- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية: هو مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو تراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية يشمل ثلاثة مجموعات(السياسة المالية والنقدية ، والمعاملات الخارجية) حيث يتم احتسابه عن طريق متوسطات المؤشرات الثلاثة والجدول الآتي يوضح وضعية الجزائر ضمن هذا المؤشر:

الجدول رقم (3-8) : مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية خلال الفترة (2006 – 2010)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشرات	أ** - ب** - ج**	أ** - ب** - ج**	أ** - ب** - ج**	أ** - ب** - ج**	أ** - ب** - ج**
الجزائر	0-3-1	0-3-3	0-3-3	0-0-3-	1-3-3
المؤشر المركب	1.33	2	2	1-	2.33
الإمارات	0-3-3	0-3-3	0-3-3	2-2-0	(-)
المؤشر المركب	2	2	2	1.33	(-)

المصدر : استنادا على المعطيات

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2006- 2010** .
- نورية عبد محمد ،**أثر الاستثمار المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي – دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي-** ،أطروحة دكتوراه، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012 ، ص 109 .
- **أ** :** مؤشر سياسة التوازن الداخلي
- **ب** :** مؤشر سياسة التوازن الخارجي
- **ج** :** مؤشر السياسة النقدية

من خلال الجدول نلاحظ أن مناخ الاستثمار شهد تحسنا أغلب سنوات الدراسة، يعود هذا التحسن إلى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط الذي كان له الدور الكبير في زيادة الإيرادات

أما خلال سنة2009 نلاحظ اختلال في سياسة التوازن الداخلي و يعود السبب كذلك إلى زيادة النفقات العامة بسبب تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى انخفاض مؤشري التوازن الخارجي حيث يعود السبب إلى الأثر الذي خلفته الأزمة المالية العالمية.

8- مؤشر المخاطر القطرية : يقيس هذا المؤشر درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المستثمر، كلما ارتفعت قيمة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة ، كلما انخفضت قيمته كلما ارتفعت درجة مخاطرته.

الجدول رقم(3-9): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة(2000-2012)

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة المخاطرة	59	62.3	63.8	66.3	75.5	77.3	78.5	77.8	76.8	70.8	72	(-)	72

المصدر : تم إعداد الجدول بالاعتماد على

- **تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** ، الكويت ، 2002- 2012.

- كريمة فرحي ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين،تركيا، مصر والجزائر** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر -3- الجزائر ،2013/2012، ص 234.

يتضح من الجدول أن درجة مخاطرة الجزائر تراوحت بين منخفضة ومعتدلة باستثناء سنتي 2002، 2007 والتي تميزت بدرجة مخاطرة معتدلة فإن باقي السنوات عرفت درجة مخاطرة منخفضة.

ثانيا : ترتيب الإمارات العربية في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

1-وضعية الاقتصاد الإماراتي في مؤشر سهولة أداء الأعمال : ومن خلال الجدول رقم (3-1) خلال الفترة (2008 -2013) شهدت دولة الإمارات تحسنا ملحوظا بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال إذ انتقلت من المرتبة 68 عام 2008 إلى المرتبة 2013 مما يجعل دولة الإمارات توفر أفضل بيئة لجذب الاستثمارات العالمية من معدلات نمو جيدة ويتضح من ذلك هناك تأثير إيجابي لمؤشر سهولة أداء الأعمال مسجلة في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-2) يلاحظ تبوأها لمراتب مهمة عالميا حيث حلت بالمرتبة الرابعة في مؤشر دفع الضرائب والمرتبة الخامسة في مؤشر التجارة عبر الحدود والمرتبة السابعة في مؤشر تسجيل الممتلكات وقد نشئت في هذا العام إطارا قانونيا ينظم عمل المراكز الخاصة بالمعلومات الائتمانية وفي مجال التجارة عبر الحدود اقتصرت الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق إعداد المستندات، أما في سنة 2013 احتلت الإمارات المركز الأول من حيث انخفاض الضرائب المفروضة على الأفراد والأعمال.

2- وضعية الإمارات العربية في مؤشر الشفافية : من خلال الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن دولة الإمارات احتلت خلال الفترة (2007-2013) في ذلك المؤشر المهم بالمرتبة 34 و بتقييم 5.7 نقطة عام 2007 من ضمن 180 دولة ، واحتلت بالمرتبة 26 عالميا وبتقييم6.9 نقطة من ضمن 177 دولة شملها التقرير لسنة 2013 إن ذلك المؤشر المهم في جذب الاستثمارات الأجنبية أعطى خصوصية لهذا البلد كونه يتمتع بقلة الفساد فيه.

3- وضع الإمارات العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية: فمن خلال الجدول رقم (3-4) احتلت دولة الإمارات خلال الفترة (2007-2013) مراتب مرموقة في هذا المؤشر إذ حلت عام 2007 بالمرتبة 74 وبتقييم 60.79 نقطة بحرية اقتصادية متوسطة ثم حلت عام 2009 بالمرتبة 54 وبتقييم 64.7 نقطة بحرية اقتصادية متوسطة وبحلول عام 2013 حلت بالمرتبة 28 وبتقييم 71.7 نقطة وفي هذا العام التي تتمتع فيه دولة الإمارات بحرية اقتصادية شبه كاملة.

4- وضعية الإمارات العربية في مؤشر التنافسية : من خلال الجدول السابق رقم (3-5) سجلت دولة الإمارات العربية مراتب مهمة خلال الفترة (2007-2013) في هذا المؤشر مما جعلها بيئة استثمارية ناجحة ومحفزة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ احتلت 2008 بالمرتبة 37 وبتقييم 4.5 نقطة وتبوأت بالمرتبة 25 وبتقييم 4.9 عام 2010 وبحلول عام 2013 احتلت المرتبة 19 بتقييم 5.1 نقطة ، حيث صنفت دولة الإمارات من ضمن الاقتصاديات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطور و الابتكار والتي تحدد مقومات المنافسة.

5- وضع الإمارات العربية في مؤشر التنمية البشرية : من خلال الجدول السابق رقم (3- 6) حققت دولة الإمارات العربية مراتب مهمة ومتقدمة في ذلك المؤشر خلال الفترة (2007- 2013) إذ احتلت 39 عام 2007 بتقييم 0.868 نقطة من 177 دولة ولقد تبوأت المرتبة 32 عام 2010 بتقييم 0.815 نقطة ثم احتلت المرتبة 41 عام 2013 بتقييم 0.818 نقطة لقد أحرزت الإمارات تقدما ملحوظا في قطاعات الصحة والتعليم ودولة الإمارات استفادت من تجارب الدول وعملت على الأخذ بها .

6- وضع دولة الإمارات ضمن مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية: يلاحظ بشكل عام من خلال الجدول رقم (3-8) خلال الفترة(2006- 2009) أن مناخ الاستثماري في دولة الإمارات شهد تحسنا كبيرا وذلك لتحسن الصادرات لاسيما النفطية.

ومن خلال هذا المبحث أن الدولتين محل المقارنة(الجزائر و الإمارات) قد قامت بسن العديد من التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وعند الإطلاع عليها نجد تعدد وتنوع القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إذ غيرت من سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة ، بحيث اتخذت تدابير مقيدة لها فلا يمكن إنجاز هذه الاستثمارات إلا في إطار الشراكة مع المستثمر الوطني في كافة المجالات ، أما عن منح الحوافز فقد أصبح وفق منهج الاستهداف في النظام لانتقاء أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف معينة ، أما فيما يخص دولة الإمارات أنها في البداية اتبعت أسلوب حمائيا رغبة منها في المحافظة على سيادتها القانونية وذلك من خلال سن قوانين استثمارية مقيدة بشروط تحد من قدرة المستثمرين لكن فيما بعد اتبعت نهج التحرير والانفتاح على الاقتصاد العالمي واعتمدت أكثر فأكثر تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ويتجلى ذلك من خلال مختلف التسهيلات والإعفاءات الضريبية والمناطق الحرة ، مما يعني أن قانون الاستثمار في دولة الإمارات أكثر تحفيزا ويمكن اعتباره قانون ناجحا .

يتميز مناخ الاستثمار في كل من الجزائر والإمارات إذ تتوفر الجزائر على المقومات الطبيعية والبشرية والمالية الناتجة من تراكم رأس المال المتأتي عن قطاع المحروقات والاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية والأمنية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة لكن على رغم من المجهودات التي بدلتها يبقى أداءها وإمكانياتها منخفضين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لدولة الإمارات يتميز مناخها بتوافر مقومات البيئة الجيدة للاستثمار والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي التي أدت إلى جذب المستثمر الأجنبي عن الازدهار الاقتصادي القوي الذي تشهده الدولة .

رغم تراجع تقييم مناخ الاستثماري في دولة الإمارات في معظم المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار إلا أنها أكبر من التي ترد إلى الجزائر بكثير إضافة إلى وضع المناخ الاستثماري في دولة الإمارات كان جيد جدا ولطالما اتسم بجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و رغم كون الحكومة الجزائرية تضمن الاستقرار السياسي والمالي والاقتصادي إلا أن عامل الفساد المنتشر وبيروقراطية وقلة العدل من شأنه أن يعرقل المستثمر الأجنبي وتحد من جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره الاقتصادية

سنتناول في هذا المبحث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات العربية المتحدة كذلك آثاره الاقتصادية بالنسبة للدولتين.

المطلب الأول : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا وثيقا بطبيعة المناخ الاستثماري والذي يحدد حجم التدفقات لكلتا الدولتين محل المقارنة.

أولا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

1- تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر : عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مرحلتين أساسيتين تميزت الأولى فترة (التسعينات) بأحجام ضئيلة نتيجة الأوضاع السياسية و الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة و التحول الجدري في بنية الاقتصاد الجزائري و كان من أولى ثمرات هذا التوجه الجديد اعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار و هو ما انعكس إيجابيا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية ، و شهدت هذه التدفقات المتصاعدة ابتداء من سنة 2000 (بداية المرحلة الثانية)[1] ، كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3- 10) : الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولتين محل المقارنة (الجزائر و الإمارات) خلال الفترة (2005 – 2015) **الوحدة:** مليار دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التدفقات في الجزائر	1.081	1.795	1.661	2.593	2.746	2.264	2.571	1.484	1.692	1.506	(587.3)
حجم التدفقات في الإمارات	10.899	12.806	14.186	5.063	1.134	8.796	7.152	8.828	9.491	10.823	10.975

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) من 1990- 2015.

يظهر في الجدول رقم (3- 10)أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل من 1.081 مليار دولار عام 2005 إلى 2.746 مليار دولار عام 2009 بشكل مخالف للتوقعات لأنها عقب أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي، و قد فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي

[1]: جمال بلخباط ، مرجع سبق ذكره ، ص 152.

توتال TOTAL و بارتكس PARTEX الفرنسيتين اللتين قدر حجم استثماراتهما ب 1.436 مليار أورو و يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك و فروعها رفع رأسمالها من 2.5 إلى 10 مليار دج و هو ما أدى إلى زيادة رأسمال فروع البنوك الأجنبية ورفع من الحجم الإجمالي التدفقات الاستثمارية وبعد ذلك نزلت هذه التدفقات في سنة 2012 ب 1.484 مليار دولار وبانخفاض 40% عن سنة 2011 وكان ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18.2% وكذلك بداية تطبيق قاعدة 51 و 49 التي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب، ففي سنة 2015 شهدت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار وتمثل نحو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية العام كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار تمثل 3.2% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

2- التوزيع القطاعي: وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي نجدها موضحة في الجدول رقم (3- 11) الموالي والتي تخص الفترة (2002-2015).

الجدول رقم (3- 11): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

قطاع النشاط	المبلغ(مليون دج)	النسبة المئوية من إجمالي قيمة المشاريع	مناصب الشغل
التجارة	37514	%0.32	4100
الصناعة	6503533	%56.20	388219
الخدمات	1393351	%12.04	111437
النقل	1027480	%8.88	158016
البناء والأشغال العمومية والهيدروليكية	1323698	%11.44	245911
الفلاحة	176019	%1.52	52366
السياحة	982934	%8.49	54862
الصحة	37514	%1.10	19105
المجموع	11572213	100	1034016

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) 2015 .

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني حيث احتل كل من قطاع الصناعة و البناء و الخدمات الصدارة بنسبة 56.20%و11.44%و12.04% على الترتيب وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذه القطاعات لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع النقل والسياحة بنسبة 8.88% و8.49% على التوالي في حين يعتبر قطاع الفلاحة و قطاع الصحة من القطاعات التي لا يحقق فيها الربح إلا على المدى الطويل و هو الأمر الذي يتجنبه المستثمرون الأجانب لذلك نجد أن قطاع الفلاحة و الصحة لا يمثلان سوى 1.52%و1.10% على الترتيب من إجمالي الاستثمارات المحققة، ناهيك عن قطاع التجارة الذي يعتبر راكدا بالكامل فلا نشهد أية حركة مهمة في جانبه بنسبة 0.32%.

3- التوزيع الجغرافي: تستثمر في الجزائر مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم الأمر الذي يضمن للجزائر المحافظة على تواجد استثماراتهم لديها دون خطر الانسحاب أو التراجع بفعل ضعف اقتصاد هذه الدول المستثمرة أو دخولها في اضطرابات و إختلالات اقتصادية ، إضافة إلى أنها تحقق الاستفادة الأكبر كون هذه الدول لا تستثمر إلا بمشاريع ضخمة[1] ، و الشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(3-2): أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين (2011 - 2015)

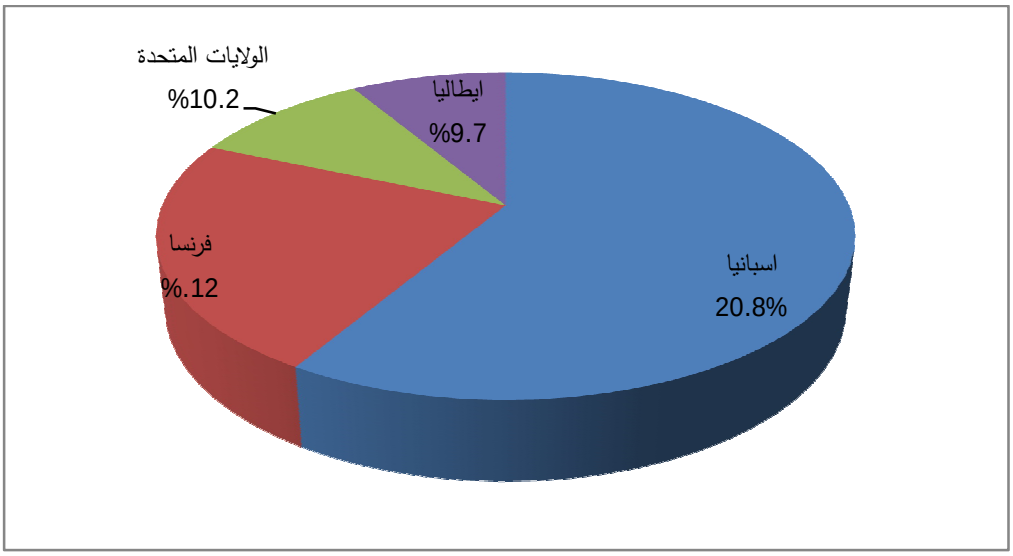

المصدر: بالاستعانة على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت، 2016 ، ص 120.

[1]: لبيبة جوامع، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة : الجزائر، مصر و السعودية 2000-2012** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2015/2014 ، ص 368.

بتحليل الشكل رقم (3- 2) نجد أن خلال الفترة مابين 2011 إلى 2015 تعد اسبانيا أهم سوق للصادرات الجزائرية بنحو 20.8% وهي من أكبر الدول التي أبرمت الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار تليها فرنسا بحصة 12.5% ثم الولايات المتحدة 10.2% ثم ايطاليا بنسبة 9.7%.

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة

سنحاول فيما يأتي تنازل بالتحليل والمناقشة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة من خلال عرض قيم الاستثمارات المستقطبة خلال الفترة الممتدة من 2007-2011 وتوزيع هذه الاستثمارات على القطاعات المختلفة مع تبيان التوزيع الجغرافي له داخل الدول العربية.

1- تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة : تشير التقارير المحلية و الإقليمية و الدولية إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أكثر دول المنطقة جذبا للاستثمار الأجنبي، وذلك نتيجة للجهود المبذولة من الدولة لتهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار القائم على خلق فكرة الاستثمار لدى الطرف الأجنبي للتوجه باستثماراته إلى دولة الإمارات

لقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة عربيا بعد المملكة العربية والسعودية ومصر من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2005- 2006 حيث وصل حجم الاستثمارات إلى 10.9 مليار دولار عام 2005 غير ارتفعت في عام 2006 إلى 12.8 مليار دولار، كما استقطبت استثمارات رؤوس الأموال إلى 5.06 مليار دولار عام 2008 و استنادا إلى تقرير أونكتاد في عام 2010 استأثرت الإمارات بأكثر من 10% من إجمالي الاستثمارات كما كشفت ذات التقرير أن تدفق الاستثمارات الأجنبية تراجع لأول مرة عام 2009 و الوطأة كانت أشد وقعا في دولة الإمارات ومرد إلى أزمة دبي المالية كذلك ففي عام 2015 نجحت الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيمتها 10.9 مليار دولار وذلك حسب تقديرات الأونكتاد تمثل ما نسبته 27.5% من الإجمالي العربي لنفس العام كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الإمارات بنهاية عام 2015 نحو111.1% مليار دولار تمثل 13.6% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

2- التوزيع القطاعي : يستطيع المستثمر الأجنبي الاستثمار في عديد من القطاعات سواء قطاع العقارات، وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعات التحويلية، وأيضا في المؤسسات المالية، وغيرها ويوضح الجدول أدناه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007 – 2011).

الجدول رقم (3-12) : الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007 -2011) **الوحدة :** مليون درهم

السنوات / النشاط	2007	2008	2009	2010	2011
الصناعة التحويلية	11.836	12.794	13.793	21.829	24.355
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المحركات والدرجات النارية	13.846	15.805	21.747	25.246	33.033
المؤسسات المالية والتامين	31.395	46.137	42.890	54.897	55.317
العقارات وخدمات الأعمال	30.460	39.780	46.242	54.347	61.444

المصدر : المركز الوطني للإحصاء في دولة الإمارات المتحدة.

يُلاحظ من الجدول السابق، أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى ارتفاعًا كبيرًا في قطاع العقارات وقطاع الأعمال، إذ بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر 30.46 مليون درهم في 2007، ثم ارتفع بشكلٍ ملحوظ في 2011 ليصل إلى 61.44 مليون درهم،إذ يتّضح أنّ هناك إقبالاً كبيرًا على القطاع العقاري في الإمارات العربية المتحدة من قبل المستثمر الأجنبي، كون هذا القطاع يعتبر الأكثر أمانًا للمستثمر الأجنبي، كما يتّضح من خلال الجدول السابق، أنّ قطاع الصناعات التحويلية أيضًا لقت إقبالاً من قبل المستثمر الأجنبي، إذ يُلاحظ تطور هذا القطاع، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في 2007 مجموع 11.83 مليون دولار، ثم ارتفع بشكلٍ ملحوظ ليصل إلى 24.35 مليون دولار في عام 2011، حيث أنّ هذا القطاع يحتوي على ميزة نسبية في المواد الخام، فتكون الأسعار مُنخفضة نوعًا ما، ممّا يلقى إقبالاً من قبل المستثمر الأجنبي.

3- التوزيع الجغرافي: تستثمر في الإمارات مجموعة من اكبر الدول المتقدمة في العالم الأمر الذي يضمن دولة الإمارات المحافظة على تواجد استثماراتهم لديها دون خطر والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(3-3): أهم الدول المستثمرة في الإمارات مابين (2011 - 2015)

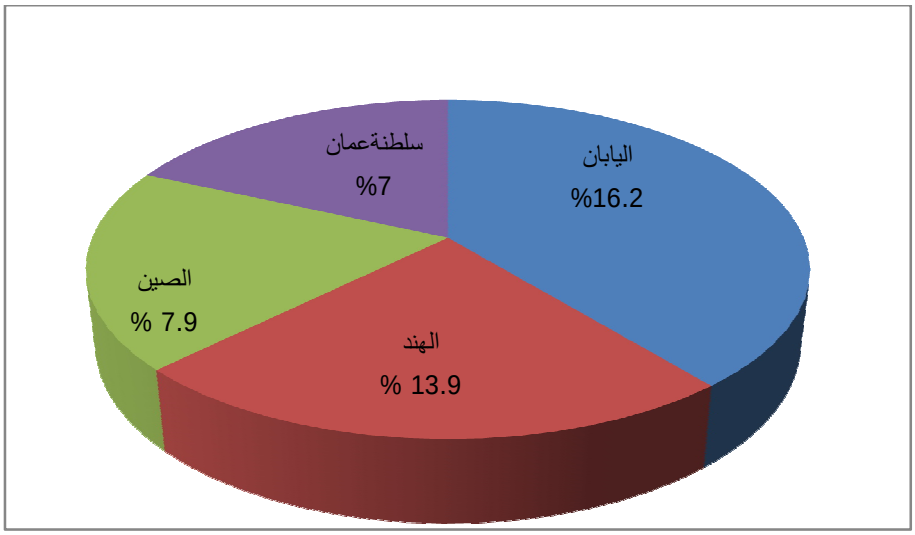

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مرجع سبق ذكره ، ص 107.

نلاحظ من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه أن اكبر المستثمرين في دولة الإمارات هي: اليابان، الهند، الصين، سلطنة عمان حيث تعد اليابان أهم سوق للصادرات الإماراتية بنحو16.2% وهي من أكبر الدول التي أبرمت الإمارات اتفاقيات لتشجيع الاستثمار تليها الهند بحصة 13.9% ثم الصين 7.9% ثم سلطنة عمان7%.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية

سنحاول فيما يأتي تبيان آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والتشغيل في كل من دولتي الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

أولا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

1-آثاره على النمو الاقتصادي: تسعى الجزائر إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتلبية متطلبات التنمية خلال الفترة القادمة خاصة في ظل البرامج المعلن عنها والخاصة بدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) وقد سجلت الجزائر معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة (2000-2008) بعد فترة من الانكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال عقد التسعينات من القرن الماضي والتي يمكن إرجاعها بشكل أساسي إلى الطفرة المسجلة في أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي انعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي الجزائري وكذا تحسن مؤشرات القطاع الزراعي الذي سجل معدلات نمو إيجابية بلغت 19.7% عام 2003، وكذا وضع الاقتصاد العالمي الذي كان جد إيجابي للجزائر من خلال أسعار البترول المرتفعة حيث بلغت 28.89 مليار دولار للبرميل سنة 2003 و 38.63 مليار دولار سنة 2004، 54.54

مليار دولار سنة 2005 ولم يسبق للجزائر أن عرفت فائضا ماليا كالذي عرفته في هذه السنوات وهذا ما سمح ببعث مخططين للإنعاش الاقتصادي الأول (2001-2004) بمبلغ 7 مليار دولار والثاني (2005-2009) بمبلغ 55 مليار دولار لذلك فإن تسريع النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر حاليا لا يستطيع أن يكون نمو دائم لأنه لا يركز على الشركات المحلية[1] .

الجدول رقم(3-13): تطور حجم الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2008)

	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخامPIB	مليار دج	4124	4261	4546	5264	6127	7544	8464	9372	11008
معدل نمو ال PIB	%	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	3.0

المصدر: وزارة المالية، تقرير "المؤشرات الاقتصادية للجزائر للمدة 1999-2008 ".

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) أن الناتج الداخلي الخام في الارتفاع من سنة إلى أخرى حيث انتقل من 4124 مليار دينار سنة 2000 إلى 9372 مليار دينار سنة 2007 وقدر ب 11008 مليار سنة 2008.

2-آثاره على ميزان المدفوعات: شهدت الفترة (2005 – 2015) عجز وفائض في الحساب الجاري حسب ما يظهر في الجدول التالي:

[1]: بلال لوعيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1995-2005)** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 /2008 ، ص 124 .

الجدول رقم(3-14) : عجز وفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2005 – 2015)

الوحدة : مليار دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الحساب الجاري (1)	21.18	28.95	30.60	34.45	0.41	12.16	19.80	12.29	0.84	(9.64)	(30.96)
الناتج المحلي الإجمالي (2)	103.2	117.03	134.98	171.00	137.05	161.21	199.39	209.01	209.70	213.52	175.08
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %(2)/(1)	20.52	24.73	22.67	20.11	0.29	7.50	9.93	5.83	0.40	(4.51)	(17.68)

المصدر : بالاعتماد على

- بيانات صندوق النقد الدولي ، الموقع الالكتروني :

https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-balance-of-payments.php ،يوم2017/05/03،على الساعة17:00.

- بيانات صندوق النقد الدولي ، الموقع الالكتروني :

https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-gross-domestic-product.php#، يوم 2017/05/01، على الساعة22:00.

بالاستناد إلى بيانات الجدول السابق ، نستنتج تحسن كبير في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكن لا يعتبر هذا التحسن ناتج للإصلاحات التي طبقت، وبما أن صادرات الجزائر مرتبطة بالنفط بنسبة 96% إلى 98% وبالتالي أي ارتفاع في سعر النفط سوف يؤثر على الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، غير أن في سنة 2008 سجلت أعلى نسبة لمؤشر ميزان المدفوعات ب 34.46مليار دولار إلا أن الجزائر تفقد فائض في الحساب الجاري في سنة 2015 وهي ادني سنة بنتيجة (30.96) مليار دولار.

3- آثاره على التشغيل : من الأهداف الرئيسية للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هو إمكانية إيجاد فرص عمل بصفة مباشرة لدى الشركات أو بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في نشاط شركات قائمة ذات ارتباطات أمامية أو خلفية مع الشركات الأجنبية وعلى الرغم من أن معدل البطالة في الجزائر قد قدر بحوالي 15.3% سنة 2005 ، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توطن خلال السنوات القليلة الماضية قد ساهم بشكل فعال في توفير مناصب الشغل سواء لذوي المؤهلين أو لغيرهم خاصة في قطاع المحروقات وما يتصل به وعكس ذلك خارج هذا القطاع والجدول رقم (3-15) يوضح ذلك .

الجدول رقم (3-15) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العمل خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2002 – 2007)

السنوات	عدد مناصب الشغل		نسبة الاستثمار الأجنبي في التشغيل
	استثمار محلي	استثمار أجنبي	
2002	84357	12188	14.4
2003	106966	8773	08.20
2004	67442	6731	09.98
2005	70295	8656	12.31
2006	94787	28796	30.37
2007	144275	13020	9.02
المجموع	2286996	128780	05.63

المصدر : اعتمادا على المعطيات

- إلياس حناش ، **أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر في الفترة (1994 – 2008)** ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2010 / 2011 ، ص 147.

من خلال الجدول أعلاه ولتقييم العلاقة بين استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتوفير المزيد من فرص العمل نجد أن فرص العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر قدرة بحوالي 5.63% من فرص العمل التي توفرها الاستثمارات المحلية خلال الفترة (2002 – 2007) وهي نسبة متدنية في

ضوء نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جملة الاستثمارات التي كان عدد مناصب الشغل فيها يقدر ب 2286996.

ثانيا : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الإمارات

1- على النمو الاقتصادي : شهد اقتصاد دولة الإمارات تطورا ملحوظا خلال السنوات (2000–2009) مدعوما بتنامي عائدات النفط الكبيرة نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق الدولية ووصولها إلى مستويات قياسية خصوصا في السنوات الأخيرة وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط في عام 2000 إلى عام 2009 الأمر الذي انعكس على ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تنفيذ مشاريع ضخمة حكومية وخاصة ، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من257.997 مليار درهم عام 2000 إلى 914.300 مليار درهم عام2009، كل ذلك أدى إلى تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات أكثر من ست مرات خلال السنوات .

وشهد عام 2007 ارتفاعا حادا في الأسعار وتكاليف الإنتاج وخاصة في قطاع البناء والتشييد وارتفاع أسعار الموارد الأولية والواردات مما حد من اندفاع النمو الاقتصادي وفي المقابل شهد النصف الثاني من العام نفسه حدوث الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انعكاسات .

وقد ظهرت أثار الأزمة بشكل أكثر وضوحا على قطاع المالي وقطاع الإنشاءات وهما من القطاعات القيادية الرئيسية في اقتصاد الدولة ، ومع ذلك يبقى معدل نمو اقتصاد الدولة عام 2008 مرتفعا مقارنة بمعدلات النمو العالمية [1].

2- آثاره على ميزان المدفوعات : شهد ميزان المدفوعات الإماراتي فائضا خلال الأعوام التالية بسب الزيادة المهمة في الحساب الجاري والجدول التالي يوضح ذلك :

[1]: علي سيف علي المزروعي ، إلياس نجمة ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990 – 2009)** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول – المجلد 28 - ،سوريا ، 2012 ، ص 624.

الجدول رقم(3-16): فائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة(2005 – 2015)

الوحدة : مليار دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الحساب الجاري (1)	31.49	49.91	32.31	22.28	7.85	7.24	50.95	79.56	71.38	54.63	9.78
الناتج المحلي الإجمالي (2)	180.62	222.12	257.92	315.48	253.55	286.06	347.45	373.43	387.19	399.45	339.09
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)/(2)%	17.43	22.46	12.55	7.06	3.09	2.53	14.66	21.32	18.43	13.67	2.88

المصدر : بالاعتماد على

-بيانات صندوق النقد الدولي ، الموقع الالكتروني :

https://ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-balance-of-payments.php،يوم 2017/05/03، على الساعة 15:00.

- بيانات صندوق النقد الدولي ، الموقع الالكتروني :

https://ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-gross-domestic- product.php، يوم 2017/05/01، على الساعة22:00.

يظهر من خلال الجدول رقم (3- 16)أن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي هو حصيلة الميزان التجاري وميزان الخدمات و صافي التحويلات بدون مقابل حقق فائض مستمرا خلال السنوات (2005 – 2015) ، إذ بلغ أعلى قيمة له في عام 2012 ليصل 79.56 مليار دولار نتيجة لزيادة عائدات النفط بصورة كبيرة فقد حقق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فائضا مستمرا تفاوت من سنة لأخرى حيث بلغ أعلى قيمة له في عام 2012 ب 79.56 مليار دولار وكانت اقل قيمة له في عام 2010 حيث انخفضت إلى 7.24 مليار دولار .

3- آثاره على التشغيل : إن نمط النمو الذي ساد منطقة الخليج اعتمد على الاستثمار في قطاعات تتطلب عمالة كثيفة وهذا ما أدى إلى تزايد معدلات استقدام العمالة الوافدة بوتيرة متسارعة في القطاع الخاص تصل

إلى مستويات غير مسبوقة في دولة الإمارات ب 31% عام 2008 ، إذ أن الاستقرار الأمني والسياسي في دولة الإمارات فضلا عن الازدهار الاقتصادي الذي تشهده الدولة أسهم في صقل صورتها عربيا وعالميا لتتحول إلى واحة آمنة قادرة على استقطاب العمالة التي تفد إلى أرضها من مختلف أنحاء العالم حيث أن عدد المقيمين في الدولة ينمو بمعدل سنوي 6% كما أن غياب الضرائب وفرص العمل العديدة التي تقدمها الدولة تعد من أهم العوامل التي تجتذب العمالة الأجنبية غير أن إقبال على العمل في الإمارات ونمو إعداد الوافدين إلى الدولة كانت لهما انعكاساتهما على المعيشة إذ تسبب في رفع مستويات الطلب على المساكن ما أدى بالتالي إلى ارتفاع حاد في الإيجارات فضلا عن ذلك ارتفعت أسعار السلع الأساسية والخدمات مثل المواد الغذائية وخدمات التعليم والرعاية الصحية [1].

من خلال هذا المبحث عند دراسة وتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولتين محل المقارنة (الجزائر و الإمارات) وآثاره على المؤشرات الاقتصادية الكلية نجد أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية 2008 على ما يبدو من خلال ارتفاع تدفقاتها في تلك السنة وحتى في عام 2009 أين شهدت رقما قياسيا وهو يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول انفتاحها على الخارج خاصة لقطاعي الصناعة والخدمات ليحتل كلاهما الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية غير أنها لم تنجح في عام 2015 على استقطاب الاستثمارات ، ومن جهة أخرى تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر تأتي اسبانيا على رأس قائمة دول الاتحاد الأوروبي ، غير أن الإمارات على ما يبدو أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية 2008 وذلك من خلال انخفاض تدفقات الاستثمار في عام 2008 وفي عام 2009 وتمثل أدنى قيمة لها إلا أنها نجحت في جدب الاستثمارات الأجنبية في عام 2015 ، إذ يتضح أن هناك إقبالا كبيرا على القطاع العقاري من قبل المستثمر الأجنبي كون أن هذا القطاع يعتبر الأكثر أمانا للمستثمر الأجنبي ومن جهة أخرى تستثمر في الإمارات مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم تأتي الهند في المرتبة الأولى مما يضمن المحافظة على تواجد استثماراتهم لديها دون خطر .

و قد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات دولة الإمارات من خلال ارتفاع معدل نمو الاقتصادي وتحقق فائض في ميزان المدفوعات بسبب الزيادة المهمة في الحساب الجاري وهذا ما أدى إلى

[1]: علي سيف علي المزروعي ، إلياس نجمة ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990 – 2009)** ، العدد 109– المجلد 34- ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 10- 11 .

تزايد معدلات استقدام العمالة الوافدة ، أما بالنسبة للجزائر فقد كانت النتائج دون مستوى هذه الدولة نظرا لضآلة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومع ارتفاع حجمها ازدادت مزاياه وساهم في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة في السنوات الأخيرة لكن لفترة مؤقتة غير أنها تفقد فائض في الحساب الجاري في عام(2014 – 2015) لمؤشر ميزان المدفوعات .

المبحث الثالث: المعوقات الأساسية و التدابير الواجب إتباعها بالجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

على الرغم من تمتع الجزائر بالعديد من الإمكانيات الطبيعية والبشرية لا تزال قدرة هذه الدولة على ترشيد هذا النوع من الاستثمارات أقل بكثير مقارنة بدولة الإمارات الأمر الذي يرجع إلى العديد من الأسباب تمثل في مجملها معوقات وهذا ما نجده ضمن هذا المبحث كل من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدابير الواجب إتباعها بالجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

في هذا المطلب سندرس أهم العوامل التي تعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر .

1- المعوقات المادية : تعد من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار وتتمثل فيما يلي[1] :

- ✓ تأخر أو طول مدة دراسة الملف الطلبي لقطعة الأرض ؛
- ✓ التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار ؛
- ✓ عدم ضمان العدالة وتسوية الإجراءات وعدم المرونة ؛
- ✓ الاختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت استعمالات ذات مصالح ذاتية ؛
- ✓ مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافقة ؛
- ✓ التشريع الخاص بالعقار متناثر بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة ولا حتى للمتعاملين الاقتصاديين مما يضاعف من لا شفافية الإجراءات .

إضافة إلى ذلك[2]:

- ✓ غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات ؛
- ✓ غياب المؤسسات المالية المختصة ؛
- ✓ قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار ؛

---

[1]: محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سبق ذكره ، ص 06 .

[2]: بولعيد بعلوج ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة قسنطينة ، العدد 04 ، 2006 ، ص81 .

✓ رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار.

2-المعوقات الاقتصادية والسياسية : إن العراقيل الاقتصادية هي العراقيل التي تكون السبب الرئيسي لطرد المستثمر الأجنبي .

أ- المعوقات الاقتصادية : لقد تعددت العراقيل الاقتصادية التي زادت من تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائري من أهمها :

✓ سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ؛

✓ نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنة المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة بالإضافة إلى ذلك ضيق السوق المالية ؛

✓ غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار[1] .

✓ رداءة الهيكل الضريبي وثقل أعبائه وهو ما يقلل من تحقيق العدالة الضريبية الأمر الذي يدفع المكلفين بها إلى التهرب من دفعها بسبب شعورهم بعدم توزيع الأعباء الضريبية بصورة عادلة [2].

ب- المعوقات السياسية: كما هو معلوم لدى الجميع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية من أهمها ما يلي[3]:

✓ عدم استقرار الوضع الأمني حيث تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013 ثم تليها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2016 والتي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي ؛

✓ عدم الاستقرار السياسي لقد مرت الجزائر بظروف واضطرابات صعبة في فترة التسعينيات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث في هذه الفترة الوجيزة

---

[1]: صالح مفتاح ، دلال بن سمية ، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصاديات عربية ، العدد 44 ، 2008 ، ص 125 .

[2]: حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات المالية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، ص 252 .

[3]: محمد شريفي ، **الجزائر ورهنات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية)** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2003، ص 170 .

تعاقد على الجزائر 8 حكومات أربعة منها كانت في عهد بوتفليقة حتى وإن كانت القوانين الضامنة لم تتغير لكن الأجانب يدخلون في اعتباراتهم كل صغيرة وكبيرة وهذا يؤثر حتما على اتخاذ قرارات الاستثمار فهذه التغيرات في السوق تدخل الشك والخوف في نفوس المستثمرين الأجانب حول وجود حالة عدم الاستقرار .

3-المعوقات القانونية والإدارية : إن المحور القانوني والإداري يعتبر حاليا أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، ولا يكفي وضع القوانين و القرارات بل لابد من إقامة وإتباع سياسة الجزاء والعقاب فالحقيقة أن القانون الصادر سنة 1993 والتعديلات التي أجريت عليه سنة 1994 و1995 وحتى قانون 2001 كلها قوانين محفزة لجلب الاستثمار، لكن ما يعاب عليها أننا عند اللجوء إلى تطبيقها نجدها قوانين نظرية تكفينا قراءتها ووضعها في الجرائد الرسمية والكتب والمجلات المتخصصة[1].

وما يمكن ملاحظته على مسار القوانين الاستثمارية في الجزائر فقد تمثلت فيما يلي[2]:

أ- المعوقات القانونية:

- ✓ كثرة القوانين، وعدم استقرارها تبين بين الفينة والأخرى أن هناك إصدار جديد للقوانين وتعديلات وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين بحيث يزرع فيهم الشك والخوف؛
- ✓ عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي؛
- ✓ غياب قانون واضح للأملاك المنقولة والعقار؛
- ✓ عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات؛

ب-المعوقات الإدارية:

- ✓ البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات هي الصفة الغالبة على الإدارة الجزائرية؛
- ✓ انعدام أنظمة معلومات ملائمة؛
- ✓ انعدام البيانات و المعلومات الدقيقة؛
- ✓ عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، و بالتالي فإن المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من مراكز اتخاذ القرار؛

---

[1]: محمد شريفي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2]: العربي غويني، **واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 129 .

4- **عوائق أخرى**: علاوة على العوائق السابقة الذكر، هناك عوامل أخرى تساهم في تنفير الاستثمار الأجنبي المباشر نلخصها فيما يلي :

أ- **العائق المالي**: إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات مند 1993 لم يعد حصولها على العملة الصعبة وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها فالبنوك ترجع السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة، إن رفض القطاع الخاص لتقديم الضمانات المطلوبة من قبل مسيري البنوك بغرض تبرير قرار منح القروض ناتج عن كونه لا يراه متوافقا و المخاطر المأخوذة من قبل البنك وعليه فإن تمويل عمليات مختلف أنشطة المشروع الاستثماري تصبح غير قابلة للتمويل.

إن المؤسسة الخاصة نادرا ما تحصل على تمويل طويل الأجل، فالحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطوط قرض ميسرة من قبل البنك الجزائري للتنمية، فالأصل في التمويل كان يتمثل في القروض القصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها وقصر مدة امتلاكها، أضف إلى ذلك بعض الإجراءات المصرفية المتسمة بمركزية القرار ونقص المعلومات و المعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية في منح القروض وضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص.

ب- العوائق الاجتماعية والبنى التحتية:

✓ التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق، مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية، الزراعية و الخدماتية.

✓ نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى في توفير وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة ودون أي قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق وتوفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج وإضافة إلى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات[1] .

من خلال هذا المطلب لاحظنا أن الجزائر تعاني من انعدام عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدولة الإمارات، حيث تعاني الجزائر من نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر الأجنبي ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار

[1]: وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد08 ، 2008 ، ص 44 .

الأجنبي المباشر حيث تتطلب توفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج وإضافة إلى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه وتوفير الموانئ والمطارات والطرق على عكس الإمارات العربية التي تعد البنية التحتية من أحد مقومات النمو الاقتصادي في الإمارات إذ تعتبر من أبرز العوامل التي شدت المستثمر الأجنبي فهي تحتوي على بنية أساسية ممتازة وذات جودة عالية ويتضح ذلك عبر قنوات الاتصال والمطارات الحديثة والطرق المعبدة وشبكات الكهرباء .

كما تعاني الجزائر أيضا من انعدام الاستقرار السياسي والأمني فهي عاشت فترات واضطرابات صعبة كأحداث أكتوبر 1998 وأحداث تيقنتورين 2013 وأحداث عين صالح 2016 كذلك فترة التسعينات التي جعلتها تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي في هذه الفترة الوجيزة تعاقب على الجزائر 8 حكومات أربعة منها كانت في عهد الرئيس بوتفليقة وهذا يؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار فهده التغيرات في السوق تدخل الشك والخوف في نفوس المستثمرين الأجانب حول وجود حالة عدم الاستقرار أما بالنسبة للاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي الذي تتمتع به الإمارات من أكبر العوامل التي أدت إلى جذب المستثمر الأجنبي وأيضا دخولها كعضو في منظمة التجارة العالمية مما يسهل ذلك حركة رؤوس الأموال بين دول الأعضاء حيث أن هذا الاستقرار لم يأت من فراغ بل لأنها تمسك المقومات التي تجعلها في أمان واستقرار وذلك من خلال جهود الحكومة والتي على تفاعل دائم ومستمر مع مواطنيها وهو ما جعلها الوجهة الأولى في استقطاب المستثمرين الأجانب.

وتعاني الجزائر من مشكل دراسة الملفات الطلبية لقطعة الأرض وارتفاع التكلفة الباهظة للأراضي المخططة للاستثمار في حين عملت الإمارات على توفير المناطق الحرة والمدن الصناعية وتحتوي دولة الإمارات على كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى وجود المؤسسات المالية ومحدودية الضرائب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية كما تتوفر على نسبة سيولة عالية وذلك بسبب ارتفاع الودائع الحكومية بحيث يؤثر ذلك تأثيرا إيجابيا على قرار المستثمر الأجنبي.

لكن على الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها دولة الإمارات لتحسين مناخها الاستثماري إلا أنها تواجهها مجموعة من المعوقات التي لا بد من علاجها والقضاء عليها وذلك بغية زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية ومن بين هذه المعوقات: نقص التسهيلات الائتمانية، عدم مرونة السوق المالية، نقص في الخدمات الإدارية، نقص عدد المواطنين الجاهزين للعمل وأخيرا النقص في عدد الإداريين المؤهلين.

المطلب الثاني: التدابير الواجب إتباعها بالجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

حسب الفرص والمؤهلات التي يتميز بها البلد يجب على السلطات حل المشاكل التي تعيق المستثمر ويمكن تناول هذا المطلب من خلال ما يلي :

- ✓ تنشيط وتوضيح الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات ؛
- ✓ إعادة النظر في الإطار المؤسساتي للاستثمار بهدف الحد من البيروقراطية وتنمية الشفافية و فعالية الجهاز[1] .
- ✓ ضرورة الحرص على مرونة سياسات الاستثمار وملاءتها للأوضاع المحلية[2] .
- ✓ خفض المعدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما ضرائب الأرباح والعمل ومحاولة إتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية[3] .
- ✓ على الحكومة الجزائرية إيلاء أهمية أكبر للمناطق الحرة من خلال إنشاء عدد مهم منها وتحرير القيود عليها وتسهيل إدارتها ؛
- ✓ على الحكومة الجزائرية إدخال بنود في قانون الاستثمار حول حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ؛
- ✓ من الضروري محاربة الفساد الذي شل حركة الأجهزة الإدارية وذلك من خلال إصدار تشريعات محاربة الفساد ووضعها موضع التنفيذ ؛
- ✓ ضرورة الارتقاء بالعنصر سواء البطالة أو الأمية أو المعدل السكاني أو الإنتاجية لا تزال الجزائر من بين الدول العربية والدول النامية تسجل فيها أدنى المستويات ؛
- ✓ تعزيز مستوى المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة ؛
- ✓ تطوير المشاريع الاستثمارية للبنية التحتية المتمثلة في الطرق والجسور ووسائل النقل وأنواعها [4].

إضافة إلى ذلك:

- ✓ تنشيط وتوضيح الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات؛
- ✓ تطوير المنشآت القاعدية والتخفيف من الأعباء الجبائية التي تثقل كاهل المؤسسات؛
- ✓ ضرورة الاعتماد على منهجية اتصال تسمح للمستثمرين الإطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار؛

---

[1]: عمر يحياوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

[2]: زين منصوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 187 .

[3]: حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

[4]: لبيبة جوامع ، مرجع سبق ذكره ، ص 404 .

- ✓ إنشاء بنك معلومات حول الإمكانيات الموجودة والامتيازات والضمانات المقدمة وفرص الاستثمار المتوفرة[1].
- ✓ إعادة هيكلة القطاع البنكي وتحديث إدارتي الضرائب والجمارك ؛
- ✓ وضع سياسة عقارية تتماشى مع اقتصاد السوق؛
- ✓ متابعة جهود التحرير الاقتصادي، بإعطاء نفس جديد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خاصة برنامج الخوصصة، البحث عن أشكال جديدة لإشراك القطاع الخاص في تسيير المرافق و المنشآت القاعدية؛
- ✓ تطوير إنتاجية العمل و البحث على تناسق بين عرض اليد العاملة و الحاجة الخاصة بالمؤسسات؛
- ✓ تطوير الأمن، و إصلاح جهاز العدالة للوصول إلى قضاء أكثر فعالية و شفافية و استقلالية[2].

[1]: حنان شناق، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2]: إلياس حناش، مرجع سبق ذكره، ص152.

خلاصة الفصل

يتضح من خلال دراسة مقارنة لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والإمارات ، أنه بالرغم من الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب إلا أن هناك الكثير من العوائق والصعوبات التي لا تزال تعرقل إقامة المشاريع الاستثمارية بها فعدم وضوح القوانين وانتشار البيروقراطية والفساد و تراجع المؤشرات الاقتصادية أثر بشكل مباشر على صورة الجزائر كموقع محتمل لتوطين الاستثمارات الأجنبية ، وباعتبار أن المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار وسيلة يستخدمها المستثمر لفهم حقيقة المناخ الاستثماري بالدول المضيفة والحكم على إمكانية الاستثمار بها أم لا فإن تراجع ترتيب الجزائر فيها أثر على حجم التدفقات المتجهة إليها والتي جاءت ضعيفة ومحدودة ومتقلبة إذ انعكس سلبا على النمو الاقتصادي مما يحتم إجراء المزيد من الإصلاحات لتبسيط العملية الاستثمارية وإزالة العوائق البيروقراطية بما يضمن تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولية للاقتصاد الجزائري.

بالمقابل يمثل الاقتصاد الإماراتي نموذجا مثاليا من خلال قفزاته التنموية سواء من الناحية الاقتصادية أو المالية أو حتى على مستوى التنمية البشرية ومميزا في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود الكبيرة التي تبدلها الحكومة نحو تطوير الأداء الاقتصادي في الدولة من خلال تحديث الإطار التشريعي والقانوني المنظم والاستقرار السياسي مما أدى ذلك إلى ارتفاع تدفقاته الاستثمارية .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال الدراسة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد أهمية يوما بعد يوم في الدول العربية والدول النامية حيث يعدّ بالنسبة لها مصدرا لتمويل مشاريعها الاقتصادية ومساهما في تنمية الصادرات كما يتيح لها النفاد إلى الأسواق العالمية وبالتالي أداة للنمو الاقتصادي ، ووسيلة فعالة للنهوض باقتصادياتها كما يعتبر أحد المصادر الهامة في التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية.

ورغم السياسة الإصلاحية التي اتخذتها الجزائر والمزايا المتعددة والحوافز إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة وهي أن الاستثمار الأجنبي لم يتقدم في الجزائر خاصة خارج قطاع المحروقات، بينما كان الأمر مغايرا في كثير من الدول النامية، على غرار دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعدّ من الوجهات الاستثمارية المفضلة عالميا وإقليميا، ما يدفع للتساؤل على سبب تأخر الجزائر فيما نجحت فيه دول أخرى.

أولا: اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة والتحليل تمكّنا من البرهنة على صحة بعض الفرضيات الموضوعة وبطلان بعضها الآخر نوردها على النحو التالي:

1- **الفرضية الأولى**: هي مؤكدة، إذ لا يساعد المناخ الاستثماري في الجزائر على جلب الاستثمارات الأجنبية وتمت البرهنة على ذلك في المبحث الأول من الفصل الثالث.

2- **الفرضية الثانية:** وهي مؤكدة أيضا،حققت الجزائر معدلات نمو إيجابية على الاقتصاد الجزائري إلا أنه لا يستطيع أن يكون نمو دائم لأنه لا يركز على الشركات المحلية وتمت البرهنة على ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثالث أما فيما يخص دولة الإمارات رغم ظهور أثر الأزمة على اقتصاد الدولة ومع ذلك تبقى معدل نمو اقتصادها مرتفعا.

3- **الفرضية الثالثة:** وهي مؤكدة أيضا، وتمت البرهنة على ذلك في المبحث الثالث من الفصل الثالث.

ثانيا: النتائج

وعلى ضوء ما تم ذكره أننا نستخلص النتائج التالية:

✓ لا يزال الاقتصاد الجزائر يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة بدولة الإمارات كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى وأن تواجد هذه

الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة جدا كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

✓ رغم التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية 2008 على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دول الإمارات العربية إلا أنها مازالت الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2009.

✓ تعاني الجزائر من نقص فادح في هياكل البنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر الأجنبي كما أنها تعاني من انعدام الاستقرار السياسي وانعدام الشفافية في المقابل دولة الإمارات التي تعد البنية التحتية من أبرز العوامل التي شدت المستثمر الأجنبي كما تتمتع بالاستقرار السياسي والأمني.

✓ لم يساعد الكم الكبير من المزايا الممنوحة من قانون الاستثمار الجزائري للمستثمرين الأجانب في زيادة حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر والسبب في ذلك يعود إلى عاملين أساسيين تغفل الحكومة الجزائرية عنهما والثاني يتمثل في كون السياسات الاستثمارية مهما كانت مشجعة ومحفزة على الاستثمار فهي لا تستطيع جذب المستثمرين الأجانب بمفردها.

ثالثا: التوصيات

في ظل دراسة وتحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار فيه يجب العمل على:

✓ العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.

✓ الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ تنمية العنصر البشري الوطني وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق الكفاءات والقدرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية ، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية وذلك تجنب للآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد المتوسط والطويل.

✓ عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والاعفاءات الضريبية إذ أنها لن تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة وبالتالي يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر وذلك من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإقليمية.

✓ العمل على تحسين صورة الجزائر في الخارج ، وذلك من خلال تكثيف المحادثات مع الدول الأجنبية وفتح ملفات للتعاون والشراكة ، إضافة إلى إضفاء الثقة على المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية وتسويقها خاصة ما يتعلق منها بالقطاع غير النفطي وتوجيه مختلف الأجهزة بالخارج للعمل على ذلك.

✓ إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية وإضفاء الشفافية والثقة عليها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين.

رابعا: آفاق الدراسة

في إطار البحث في معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات وجدنا بأنه مجال بحث واسع نترك فيه المجال مفتوح للبحث أكثر لما تعذر علينا في دراستنا هذه ولهذا نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون موضع أبحاث علمية في المستقبل:

- ✓ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي.
- ✓ متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.
- ✓ دور آليات السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- إبراهيم متولي حسين المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2011.

2- أسامة كردي، **آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، 2001.

3- أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

4- جاسم محمد المانعي، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2012.

5- حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

6- حامد العربي الخضري، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

7- حسن الحسن فلاح ومؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

8- حسن خلف فليح، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2004.

9- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

10- حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، الاستثمار والعولمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2000.

11- رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر)**،الطبعة الأولى، المكتبة العصرية ، مصر، 2007.

12- سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

13- صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

14- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

15- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

16- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

17- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

18- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

19- عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005.

20- عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

21- عرفات إبراهيم فياض، **الإدارة المالية الدولية والتعاملات بالعملات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

22- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، قطر، 2001/2000.

23- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.

24- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

25- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص33.

26- محمد السامرائي دريد، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، دار النشر الحمراء، لبنان، 2007 .

27- محمد مطر، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005.

28- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس استثمار**،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

ثانيا: المجلات

1- بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، العدد 04، 2006.

2- راتب أجلال، وآخرون، **إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد الأول، المجلد الثامن،، 2000.

3- رائد نزار جمال، **الأهمية الاقتصادية للإصلاح الجمركي في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق**، مجلة جامعة نوروز، العدد الأول، العراق، 2012.

4- صالح مفتاح، دلال بن سمية، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصاديات عربية، العدد 44، 2008.

5- علي سيف علي المزروعي، إلياس نجمة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990 – 2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول – المجلد 28 -،سوريا، 2012.

6- علي سيف علي المزروعي، إلياس نجمة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990 – 2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، العدد 109 – المجلد 34-، سوريا، 2012.

7- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05، 2009 .

8- محمد سعد عميرة، **اقتصاد دولة الإمارات الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.

9- منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، ماي 2005 .

10- منور أوسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2.

11- وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد08، 2008.

12- يوسف رشيد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2005/5.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- إسمهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

2- إلياس حناش، **أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر في الفترة (1994 – 2008)**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2010 / 2011.

3- بلال لوعيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1995-2005)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

4- بلقاسم مصباح، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**، شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

5- جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2014 / 2015.

6- حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد االجزئري –دراسة حلة شركة الكندي لصناعة الأدوية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

7- زوقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

8- ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

9- سامي أحمد غنيم غباشي، **الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

10- سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة دول المغرب العربي** – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011.

11- شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**- دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

12- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائر خلال الفترة 2005/1996**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008/2007.

13- العربي غويني، **واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

14- عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر** – دراسة حالة الجزائر للفترة 2010/2002، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

15- فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

16- فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

17- قدور خير، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003/2002 .

18- كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر -3- الجزائر، 2013/2012.

19- لبيبة جوامع، **أثر سياسات الاستثمار في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة : الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

20- محمد شريفي، **الجزائر ورهنات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

21- مروة كرامة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010/2000**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2001.

22- منى محمود إدلبي، **سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2006.

23- نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي – دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

24- وليد بيبى، **آليات جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية – دراسة حالة دول شمال إفريقيا -**، شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015/2014.

رابعا: الملتقيات ومؤتمرات وندوات

1- طارق نوير، **سياسة استهداف جدب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية**، حالة مصر، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التمويل والاستثمار، تجارب عربية في جدب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006

2- عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23، 24، 25 مارس، بيروت، 2009.

3- عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة الأغواط، الجزائر، 2002.

4- علي لطفي،**إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العربية**، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، عين الشمس، 2007.

5- محمد حمو، **دور وأهمية سياسة استهداف جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات المتحدة، الفترة 25 – 27 أفريل 2011 .

6- محمد قويدري، **أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، 17- 18 أفريل، 2009.

7- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **الحوافز**، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية، نيويورك وجنيف : الأمم المتحدة، 2004.

8- - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) من 1990- 2015.

خامسا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1- قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 63 / 1993.

2- الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 1966/9/15، الأمر رقم 66 – 284.

3- قانون رقم 10/90 الصادر في 1990/4/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

4- الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر يوم 1993/10/10، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 1993/10/5، المتعلق بترقية الاستثمار.

5- الأمر(01- 03) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية : العدد 47/ 2001.

6- الأمر (06-08)، المؤرخ في 2006/07/15، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة في 2006/07/19.

7- المادة (07) من الأمر رقم (06 – 08) المؤرخ في 15 يوليو 2006، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 15 يوليو 2006.

8- المادة (58) من الأمر رقم (09-01)، المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.

9- الأمر رقم 16- 09 المؤرخ في 3 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46 /2016.

سادسا: التقارير

1- وزارة المالية، تقرير "المؤشرات الاقتصادية للجزائر للمدة 1999-2008 ".

2- **تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، الكويت، 2002/ 2012.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2006-2010.**

4- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال**، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، 2012.

5- إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) 2015.

6- بالاستعانة على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2016.

7- المركز الوطني للإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- سعدية هلال حسن، **مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة العراق والإمارات**، الموقع الالكتروني : http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950

2- بيانات صندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني :
https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-balance-of-payments.php

3- بيانات صندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني :
https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-gross-domestic-product.php#

4- بيانات صندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني :
https://ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-balance-of-payments.php

5- بيانات صندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني :
https://ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-gross-domestic- product.php

الملخص

الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة ذات مهمة تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، إذ يعمل على زيادة القدرات الإنتاجية وزيادة التكامل بين القطاعات، مما يحقق نموا اقتصاديا متواصلا ومتناميا عن طريق نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

وفي دراستنا هاته حاولنا تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال تبيان الجهود المبذولة من قبل الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار ودراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثمة الوقوف على أهم المعوقات التي تحدّ من أثره الايجابي على الاقتصاد الوطني مستعينين في ذلك بمقارنة مرجعية مع دولة أخرى والمتمثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تبذل كل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم كونها تملك عدة مزايا كالمقومات البشرية والطبيعية، إلا أن السياسات المعتمدة في الجزائر مقارنة بدولة الإمارات لا تكفي لجذب تدفقات هذا الاستثمارحيث أنها لم تسمح بتجاوز المعوقات التي تحول دون استقطابه، كما أنه تّم تسجيل أثر محدود لهذا النوع من الاستثمار على النمو الاقتصادي والتشغيل وكذا ميزان المدفوعات، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير لتحسين البيئة الاستثمارية بمختلف أبعادها و تبسيط الإطار القانوني وتقديم تحفيزات تجذب حجما أكبر من هاته التدفقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار،المتغيرات الاقتصادية الكلية، التدفقات التدابير.

Résumé:

L'investissement direct étranger est un outil important qui contribue au développement économique et social d'un pays et à la hausse de son taux de croissance, par l'élargissement de ces potentialités productives et l'amélioration de sa complémentarité intersectorielle, ce qui lui procure une croissance ascendante et soutenable, basée sur le transfert de la technologie et des capitaux.

La présente étude essaie de décortiquer la réalité de l'investissement direct étranger en Algérie, en illustrant les efforts fournis par l'état pour améliorer le climat des affaires, en analysant son impact des ses investissements sur les variables macroéconomiques ainsi qu'en déterminant les obstacles qui nulifient leurprétendus effets positives sur l'économie nationale, et tout cela par une approche comparative, avec l'émirats arabes unies comme pays de comparaison .

L'étude a conclu que l'Algérie consciente de ses atouts naturelles et humaine , est parmi les pays sous-développés qui fournissent énormément d'efforts afin d'améliorer le climat d'investissement, et de créer un environnement d'affaires capable d'attirer les investisseurs étrangers et leur capitaux , toutefois les politiques adoptées par l'Algérie et contrairement au celles de l'E.A.U , n'ont pas eu d'effet positif quant à l'attrait des flux tans souhaités de ces investissements , et même ceux enregistrés n'ont eu qu'un impact limité sur la croissance économique, l'emploi et la balance externe du pays. En conclusion, l'Algérie et plus qu'avant devant la nécessité d'améliorer d'avantage son environnement d'investissement , d'assouplir son cadre légal et d'offrir plus de d'incitations afin d'attirer les flux de ces investissements tans désirés .

Les mots de clés : L'investissement direct étranger, le climat d'investissement, les variables macroéconomiques, les flux, les mesures**.**